





مصباح الفقه

مؤلف هذا الكتاب هو السيد الفقيه العالم النبيه حجة الاسلام

آية الله في الامام الحاج السيد محمد بن الحاج ميرزا معصوم الرضوي المتوفى ١٢٥٥  
ترجمته مذكرة مشروحة في حسن الوردية ج ١ ص ١٥٩-١٩ وفي  
مطلع الشمس سنة ١٢٥٥ وفي قصص العلماء والتفاني  
الروضة البهية وغيرها هذا

وليعلم ان السيد حسن الامين رحمه الله عند ترجمته السيد مهدي بن السيد مرتضى  
بن السيد محمد اكني البروجردى المعروف ببحر العلوم الطبائفي المتوفى ١١٥٥  
(في الجزء ٤٨ من اعيان الشيعة) ص ١٧٠ رقم ١١٠٦٦  
عن من مؤلفات السيد المصباح في الفقه ثلاث مجلدات  
فالآن نعمة هذا الكتاب الى السيد بحر العلوم لا يكون من قوّة والى العالم

بازرسی شد  
٢٧ - ٢٦

١٤  
١٢/١٢  
اسکن شد

ن - ن ٥٥٢٤

کتابخانه مجلس شورای ملی		شماره ثبت کتاب
کتاب مصباح الفقه		شماره قفسه
مؤلف محمد بن میرزا معصوم الرضوي		موضوع
بازرسی شد ١٣٨٢		٢٢٧٠٩ ٣٢١٩

عقبت و فرست شد  
٤٤٧٢



1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



من استقل بالزنا الزواني

[illegible]







في عبارة المرافعة هو ان المصنف قد جعلها في صدر الكتاب شاملة للبيع والبيع والاطاعة  
وغيرها من عقود المعاوضات كما يعلم ذلك من نصها عطف الاشارة وعند عقد هذا البيع  
البيع حاشية الى اخر الكتاب لا يخفى فيها من الجوز وكان الاصل في فعل الشيخ والمجمل  
انه تعالى في المذخر وان يعنون الفصل الاول من الكتاب بكتاب المكاسب لان الاشارة  
المذكورة كلها افراد المكاسب ثم من البيع وغيره ثم يذكر بعد ذلك كتابا للبيع الذي هو  
بعض يحصل على بعض الوجوه وهو ما لو قصد به الكتاب لو قصد به الغنية او الفوت  
لم يكن داخل في المكاسب المعنى المتقدمه فيقيد بين البيع والمكاسب عطف وخصوص  
وجوبه فان في بيع الاعيان المكسب كما يعرفه البيع بقصد الغنية وهو ما يعرف  
المكاسب بغيرها بالمنافع والضرر وغيره وله رحمه الله في كلامه المصنف رحمه الله  
في ركة التجارة قد سبق من الشارح رحمه الله هناك ان ما ذكره المصنف في تعريف مال  
التجارة تعريف له من حيث يتعلق به الركة وان التجارة مطلقا اعم من ذلك على ما يشاء  
وقد تردد هنا في العموم والاطم ورجح العينية في الموضع السابق بلا فاء وله رحمه الله  
على ان المراد بالتجارة عقد المعاوضة بقصد الاكتساب جردا لانه ان اعتبر العتود  
المأخوذة هناك في مال التجارة الذي هو مركب اضافي اما ان هو لها في حقيقة المضاف  
وهو التجارة او المضاف اعني المال اطلاقا لانه الهيئة التركيبية عليه بطلان الاخيرين  
لظهور انتفاء الدلالة في الاضافة والمضاف فيعين الاول وهو المطلوب هذا بناء على  
المركب الاضافي هنا بعينه الاصل في ذلك ان يعقبن لاحتمال كون اسم المضاف بقصد  
بقصد الاكتساب منقول عن معناه التركيبية فلا يلزم ما ذكر في تعريف كون التجارة كذلك  
الاشارات الى اجزاء المركب على هذا التقدير والحج ان ما ذكره المصنف في تعريف كتاب الركة  
ليكن عندنا ان المال التجارة كالمركب الشارح بل هو مخصص بالفرد الذي يصلح لتعلق الحكم الشرعي

بجانب انتفاء الادلة ولذا اختلفوا في بعض العتود ورجح الشارح هناك عدم اعتبار قصد الاكتساب  
حال التملك والكتفي بالاعداد المكتسبة في بعد ذلك المحققون متعلق الركة هو بعض افراد  
مال التجارة دون جميع افرادها وهذا ما يقال المراد بالاعيان التجارة المكاسب المحركة والا  
يقبل الظاهر مع بقاء عينة المراد بالمكاسب المانع بالامثلة ومجعلها اطلاق العموم فإرادة  
ازادته وليكن ذلك من التعريف المتقدم في ثبوت قوله كانت التجارة في الاطلاق المشتركة في  
مما سبق انفاذ من قوله لا يشترط على تقديره فلا يشترط ان يكون من كتاب الاستطارة في اكثر  
المسائل قوله بل المعروف كون التجارة مأخوذة في مفهومها ارادة الاستطارة والتكسب لا  
يخفى ان اعتبار الاستطارة في التجارة بعينها المصلحة بين الفقهاء غير معلوم بل هو على المصلحة  
واعتبار في المعنى اللغوي لا يجدي نفعا اذا التجارة لغة هي الصناعة كما عرفت وهي غير ردة هنا  
ولا يعتبر في التجارة الموقوف عليها في هذا الكتاب اتحادها صغرة والا لا ينقص بالغايات  
المقصود فيها الاكتساب من غير ان يشترط ان يلتزم الاستطارة فيها وهو بعيد جدا ثم  
قلنا ان التجارة في اللغة مطلق الترف في المال بقصد الاستطارة لا تجر ما ذكره الشارح  
اذ الأصل عدم نقلها في عرف الفقهاء الى معنى اخر وقد عرفت ان الاصح خلاف ذلك قوله  
كما يعلم من نصها عطف الاشارة وقد يقال ان المصنف اراد بالتجارة مطلق البيع فان احد  
اطلاقها المشايخ المعرفين وعقد الفصل الاول للمكاسب لاسيما البيع الذي هو اعظم  
ازادها وعمدة اصنافها وذكر فيه غير البيع من انواع المكاسب بغير استطراد وانما الدليل  
المتعلق بها وانما ارادها مطلقا للمعاوضة ولم يفرد البيع كتابا كما يقع والاشارة  
وغيرها شدة عقلية التجارة بخلاف غيره من المكاسب قال المحقق في الشرح ينقسم الى خمسة  
ذكره ومباح التفرع راجع الى المستند فهو من الفعل المراد ينقسم الاكتساب باعتبار محله الذي  
هو المكتسب او الى المكتسب والمقصود بالاجرة لاكتساب الركة او ببيع قال في المسائل ينقسم







تلك الجهة فان دلت على الفقه الجاهل في صفات الافعال من حيث لا يقتضاه او التخييل او الوضع فذلك  
في العائلات من احدى الجهات ليس خارجا عما هو المقصود فيها وان كان المقصود الا ان هو الجاهل  
حيث الفهم والفساد تكون ادعى الى استقامه المعاش الذي في وضعها فان ذلك لا يقتضي  
البحث عنها من حيث لا يقتضاه والتخييل خارجا عما هو المقصود من صفات العبادات وانما  
ترتب العبادات على الفعل فهو من خارج مقتضى القرينة وليس كذلك شرط في العاطلة ولا ما هو في ذلك  
وغيره وان كان فعلها على وجه التقرب مطلقا لشيء من عبادة بالقرينة لان ذلك لا يقتضي  
من اصل واحد بل في كل ما كان مطلوبا للشيء او وسيلة الى ما هو كسره او كان من العائلات  
او العبادات ليس للفقير في المناجاة الفقهية للجهل عنها بالخصوص غير من يتقن خصوصيات  
ما بعبادة بالشيء فهو خارج عن مباحث العبادات ايضا لان النظر فيها الى ما هو عبادة  
اصلي لا يتبع الا بالشيء كالصوم والصلوة ونحوها دون ما هو عبادة بالقرينة فان التقيد  
متعين لكونه لغيره لا لاجل خارج عن مباحث الفقير هو لا يخلو اشبه وانما شرط العبادات  
ليست بعبادة فالبحث عنها في العبادات ليس لانهما بل لتوقف العبادات للشرطة بها عليها  
الفقهاء والاصوليين الواجب ان يتبينوا بعبادة تارة كذا المندرجات تارة فاعلم ولا يغفل  
انما يريد ان يرتب العبادات على ما في الجملة لا مطلقا وهو هذا المعنى لا يقتضي العبادات فاعلموا  
فوق العبادات اشبه من حيث هو بعبادة كذا في قوله ان البحث عن غيره الفعل بمنزلة البحث عن غيره  
القول وان كان التخييل مستلزما للوجوب ثانيا ان وجوبه في الشيء الذي لا يخرج عنه فليس  
بوجوب العبادات في شيء لان الغرض من حصول الترتيب كيف اتفق والمطلوب في العبادات حصولها  
وجبه حصولها لا في شيء بالقرينة وهو ظاهر **مضاف** العرف من مذهب علماءنا رحمهم الله تعالى  
غير ان التمسك لا غيان الفهم وبلان التقرب فيها بالبيع وغيره من العقود وان فرض في البيع  
محل مقصود للعلة ونحوه في ذلك القائل انما يشاي في غيره انكسب مع انما لها على الفقه

المقصود وحكي القول من بعض المتأخرين واليه والى قوله في الحق الجاهل وهو شأن  
منه في البيع هو القول المشهور ولنا على ذلك لوجه الاول اجماع الاصحاب على البيع في كل  
قال العلامة في الترتيب في البيع على العلة والاشياء في البيع على العلة والاشياء في البيع على العلة  
لم يجمع اجماعا قال فيها الكتاب ان كان عقودا حرة بغير علة انما وان لا يخرج عن العلة  
متا وحكي في المعنى اجماع المتأخرين كما في غيره من المبتدئين في البيع على العلة انما على غيره  
هذا لا يقتضي النهاية الا على غيره من المبتدئين في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
على غير مذهب الجاهل في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء على غير مذهب الجاهل  
اجادته واقفانه ولا يمتنع به وقال ابن ابي شيخ الكلبي في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
ان في التفرقات فيها احوال على المبتدئين في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
التجارة به ولا انكسب في خلاف بين فقهاء اهل البيت عليه السلام وقال السيد المرتضى في  
الاستقامة وما انفردت به الامامية القول بغير العلة في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
واسند عليه اجماع القرينة قال وان ثبت ان يبقى المسئلة على غيره من عقود فذلك على كل  
من جلت في حفظ ابيها بغيره والقرينة في الامرين خرج في اجماع الاخرة الثاني قوله تعالى  
عليكم المبتدئين في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء على غير مذهب الجاهل  
بمعجمها لا يمتنع وليس بغيره في الظاهر اختصاصا بالمتأخرين في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
ورود في غيره من غير على الشيطان فاعلموا ان البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
الا يمتنع في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء على غير مذهب الجاهل في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
مثل الوجوه في قوله تعالى والذين يبيعونهم قالوا انما هو العلة في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
فوق العبادات في القاموس الوجوه العلة في الجملة اجماع الفقهاء على غير مذهب الجاهل في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء  
وعبادة الاوان مما هو مقتضى القرينة في الجملة على العبادات على غير مذهب الجاهل في البيع على العلة في الجملة اجماع الفقهاء











[illegible][illegible]



اجارة الكتاب المذكورة عن بعض العامة وهذا الكلام لا يخرج عن اضطراب اذ مقتضى صدره جواز  
اجارة كل السيد للثلاث دون غيره وهو المناسب لما ذكر في البيع وظاهره ان لا يخرج  
الكتاب الا جواز بيع كل الماشية والزرع وان لم يكن كل سيد وظاهره ان في الكلام ان لا يخرج  
وتمت ان وقام المشايخ وقال في المبطل الكلام ان كان احد محال لا يجوز بيعه محال ولا يخرج  
فيه فلا يجوز بيعه فاما ان معلما السيد ويرى ان كل الماشية والحياض مثل ذلك فاما  
كله فلا يجوز بيعه ولا الانتفاع به وقاموا في بيعه فاجاز اجارة لان احدا لا يفرق بينهما  
في كتاب الا جارة اجارة الكتاب السيد هل من الزرع والماشية يخرج لانه لا يقع في البيع  
بيع هذه الكتاب بيعه وقاموا في بيعه فاجاز اجارة فعوى العامة فتعوى الى البيع في كتاب اجارة  
من المبطل القول بجواز بيع كل الماشية والزرع والحياض ولم يجدوا في ذلك اتفاقا فاما ان  
قال حاشا في المزمع جواز بيع الكتاب في التسليم كل الماشية والزرع ونسب اليه القول بجواز  
كل الماشية جاز لا عن كل الماشية ولم يجدوا اتفاقا في المردود بالتسليم فلا بد من كل  
السيد فان يخرج بيع كل الماشية والزرع وكل السيد بعيد جدا وقال في البيع يخرج  
بيع كل السيد دون غيره من الكتاب قال في كتاب الاجارة من الماشية وانما استأجر من غيره  
كلها الماشية والزرع او استأجره السيد كان جائزا لانه لا يقع في بيع من الكتاب  
بيع هذه الكتاب في بيعه وقاموا في بيعه فاجاز اجارة وقال في المزمع في البيع يخرج كل السيد  
والماشية والزرع والحياض وظاهره جواز بيع كل القمار له في كل الماشية وقال في البيع  
في كل الماشية من الكتاب يخرج كل السيد فاما ان كان سلمت او غير سلمت في كل الماشية  
الحياض فاما لا في بيع او بقرانك شرعا او لا في كل الماشية والحياض وقال في الحق  
في كل الماشية لا يخرج من كل الكتاب كل السيد في كل الماشية والزرع والحياض وقد  
الشيخ في المزمع فاجاز فاما في البيع يخرج الكتاب في كل الماشية والحياض في كل الماشية والزرع

[illegible]



لا يوجب التصديق والمأشيه والتميز والمخاطبة في الحقيقة في الايضاح القوي الجواز مع الكلا  
 الا بعد ان يبين الجسد وادري من اين حركه واختاره ونقل الاجتماع على جواز بيع كلب الصيد  
 قال الشيخ بعد ذلك انما الكلاب لا تنفع على جواز بيع القاتل ومقتله الشيخ بان لا يملك  
 مع بيع كلب الحراسة اختاره في كلب المخاطبة والتميز والمأشيه فمع من يبيع في الخلاف مع  
 القاضي والجمهور في ما قاله الا انه يبين ان حركه وقال في القدر من الجواز في كلب الصيد  
 والمأشيه والتميز والمخاطبة قال المقداد في الشرح مع الشبان من بيع كلب للمأشيه  
 والمخاطبة وبيعها القاضي الحق جواز بيعها كالمأشيه من الجسد وادري من اين حركه  
 وقال ابن محمد في المأشيه انما يبيع كلب الصيد فربما يبيع في الاجتماع وغيره في البيع من حيث  
 الخلاف في المأشيه الباقية التي هي كلب المأشيه والتميز والمخاطبة وهو من الجسد فمع الشبان  
 والقاضي والمحقق في الترخيص في حركه وادري من اين حركه في حقهم للقولين وانتم للمع  
 الجواز في المأشيه انما لا يوجب جواز بيع كلب المأشيه وهو ما يوجب كلب الصيد  
 لما يوجب صاحب المأشيه كلبه كلاب المأشيه في المأشيه المسموعة للبيع مقتضى ذلك  
 الجواز ان يكون المأشيه على كلب المأشيه وهو ما يوجب في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 والقاضي ابن الوليد الجاوي لا يوجب في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 دون باقي الكلاب التي يبيع الا في غير المأشيه كلب المأشيه والمخاطبة والتميز  
 عن غير المحققين في بيع كلب المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 جواز بيع القاتل من الكلاب ولو تعلق في كلب المأشيه والتميز والمخاطبة  
 جواز بيعه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 وقال المحقق الشيخ في شرح العنايه في البيع في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 المنع من المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه

البتة انما اعتد الحاشيه كما مر في المأشيه والمخاطبة وهو البشاش والذي مر مع به العنايه  
 في المأشيه هو جواز بيعه كلب المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 حيث نقل الاجتماع على جواز بيعه كلب المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 من كلب المخاطبة ما يملك ذلك هو خلاف ما مر في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 في ربيع بطاعة القواعد من مقتضى هذه المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 يبيع كلب الصيد في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 خلاف في جواز بيع كلب الصيد في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 كلب الحراسة وهو ما مر في كلب المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 في كلب المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 في جواز بيعه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 كالبشاش والجواز في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 ولا يبعد جواز بيع الكلاب في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 قال الشيخ في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 الصيد وما يملك في كلب المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 جواز بيع الكلاب في كلب الصيد في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 عن كلب الصيد في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 بكونه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 والقول في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 لأن المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه  
 المقال في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه

وقال العلامة في المأشيه  
 في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه في المأشيه



















وهي ثم استند بعض الفاضلين بجواز بيع الكلاب الملائكة التي رويها المذهب بناء على أن جواز بيع  
كلب الملائكة والمخاطب يستلزم جواز بيع الزرع لعدم الفرق بينهما بفصل على هذا الوجه أن بيع الكلب  
الأصلي هو ما عدا الكلب بآلة ذبقة مما ينقص به نفعا مطلقا معقولا لا انتفاع في حرثه وإزايته  
أو غلبا أو رباطا أو سورا أو غير ذلك من هذا وجهه الفاضلون بجواز بيع الكلاب الأربعة وبعضها  
على غير وجهه وأختلف الفاضلون بالجواز منهم من قال بالجواز فيه أيضا وهو ظاهر في حقه وابن الجبلة  
وجده من غير أن يفتقد الحق الشيخ علي والتجديد الثاني وقاهر الباقين المنع حيث عتدوا الجواز  
بالكلاب الأربعة ومنعوا عن بيع ما عداها وحكي العتد الثاني في الحرث والمغزو الأربعة على ذلك  
الأصلي خارج عن الأربعة فأعفى كلب الصيد والملائكة والزرع فظاهر ما عتدوا كلب الملائكة  
المخاطب هو البشائر كما هو ظاهر وقد عتد على أصل الفقه ولا يبعد أن يقال أن المراد من كلب  
الزرعة وما في معناها من الكلاب المستعملة بها كما يستفاد من كلامه في التجديد الثاني وقد عتدوا  
على أن يكون عليه إجماع الفاضلين بجواز بيع الكلاب الملائكة بما عتدوا في بيعها ومن الكلاب  
فإن ما استندوا إليه من الأصل والعرفان وجود المنفعة وثبوت الحاجة وجواز الانتفاع  
ونقل اليد بالهبة قائم في هذا النوع بل الظاهر أن كلب الحرث نوع واحد مما يختلف بالقيمة  
إلى ما عتدوا فيه من مخاطب إذا رويها أو غيرها إذ ليس كلب المخاطب إلا ما يصلح للحرث والمخاطب  
الأصلي كان كذلك لولا غير أن جميع هذا النوع بكتب الحرث وهو من جود التغيير  
وكونا يتبين ضعف القول بجواز بيع الكلاب الأربعة حيث أن ذلك يقتضي تخصيص القول بأن كلب  
الحرث نوع واحد فسادا للحاكمي المحرر القابل للتعليم فقد صرح الشيخ الثاني بجواز بيع كلب  
من كلابه وهو لا يركب من جعل العلة المستوفى للبيع قصد الانتفاع فإن النفع أهم من المصلحة  
والنفع على ما أخرجه من غير بيع ما عدا كلب الصيد بغير وجهه وإن قصد به الصيد ليعتد  
الوقف للوقف فليقتد به من الأخبار وقد يقال بالجواز في الشرع لكونه كلبا صليبا هو من

وكتبت فاد على جواز بيع كلب الصيد معارض لما روي على غير وجهه ليس بمؤيد فإن بينهما عروا  
من بعد ذلك الترخيص الثاني لمطابقة العرفان إذ لا يمتنع على جواز بيع الكلب مطلقا بغير وجهه جواز الكلب  
بغير وجهه الكلب الذي يتبعه بما لا ينتفع به إجماعا على ما روي في الأصل والأخبار لكن يجوز ذلك لاجتماع  
وعلى غير وجهه لأن الملائكة لا تعزل بينا فيه كلبه في الشرع كما روي الكلب في باب الكلاب  
كلام الفاضل من غير وجهه من أبي عبد الله عليه السلام قال يجوز أن يكون في دار الرجل المسلم الكلب من غير وجهه  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لما من أحد فخذ كلبا لا تنفع في حرثه ولا في غيره ولا في غيره ولا في غيره  
عن الكلب في باب الكلاب قال لا يفتقر الكلب إذا كان كلب صليبا على غيره ولا في غيره ولا في غيره  
المذكور من جواز المداخي من أبي عبد الله عليه السلام قال لا يفتقر كلب صليبا إذا كان كلب صليبا  
وغيره بابا من غير وجهه قال سألته عن كلب الصيد عتد في الدار قال إذا كان يغلي دونه الملائكة  
ولا يبعد طرد الحكم مع الأغلق في غير كلب الصيد أيضا وعلى ما يجوز انتفاعه في الكلاب في ذلك كغيره  
المجوزات المستعملة لها وجود الملائكة والجنانية عليه من غير الملائكة إجماعا أن صاحب حكمه العتد  
في التتبع وإن قصد في باب الملائكة لا ينافي ذلك بغير وجهه بيع ما عدا كلب الصيد في جواز  
ليس من لادارة الملك إذ من المملوك ما لا يجوز بيعه كالوقف المملوك في الدار والعليل الغير  
فلا يجوز من غير وجهه انتفاع الملائكة ولا جواز الانتفاع بالجنانية وقد روي في أكثر هذه الكلاب واليات  
مقتضى ثبوتها فيقتل القول فيها في هذه المسألة الله تعالى الثاني المعروف من هذا الوجه  
أجازه كلب الصيد لا يعرف في ذلك مخالفا منهم والدليل عليه أنه حينئذ يملو وينقص به نفعا  
معتقود مع بقائه عبدا بغير أخباره لذلك لو جاز المشتري انتفاع المانع من جعله وقيل في ذلك  
جواز بيعه وكل من قال بجواز بيعه من المسلمين قال بجواز إجارته قال القول بجواز بيعه دون إجارته  
إجماعا لأنه لا يمتنع انتفاعه بغير وجهه إجماعا جواز إجارة كلب الصيد وكل ما يجوز إجارته بجواز إجارته  
بإجماع العلماء كما حكاه الشيخ في الخلاصة وحكي عن بعض المشافقة المنع من إجارة الكلاب مطلقا بناء



والأمر في بطلانه وكما يجوز إجازة كلب الصيد فكذلك يجوز إصلاحه والوقت به وهو بمنزلة غيره  
والصلح عند بطلانه في ذلك فالأمر بالإصطحاب بطلان عليه الأصل الشامع على العاديين وأما في الكفاية  
المنفعة فما حكاهكم كلب الصيد على العاديين يجوز بيعها بغير ربحها النفع في البيع ما ذكره فقهاء وأما في الكفاية  
بالمنع كما هو المختار فيبقى القطع بجواز إصلاحه والوقت بهما وجود المنفعة فيكون مانع وكذا الأصل  
وهو ما يجوز من لبون الملك الذي هو شرط فيها وأما مع التوقيل فلا يجوز له بيعه من غير ربحها  
من الكفاية ولا يفتى في بيعه وان أوجزه كلفه المجهول حيث قال والبيع في البيع إذا كان ربحه  
دون الاختصاص فإن التفرقة فيه الشيخ وهو شرط قال في الأساس اشتراط ربحه بطلان المنفعة  
ومن هذا المنع بين من كان يقول وقوله في المصباح النفع لعدم ربحه في العامور من ابن عمر كذا  
به ذلك الشيخ وأما الإجازة فقد نفى في الشرايع على جوازها مع قوله بجواز البيع ونفى التوقيل  
عنه لأن مكانه في المسالك ما في هذا الخلاف أيضا في المصباح وحكي الشيخ والعلامة فيما مضى من كفايته  
الخلاف في الإجازة عن بعض الشافعية فظاهرها انتفاء الخلاف فيما بين الأصحاب بطلان عليه  
أما إعيان مملوكة بآية تفتقر مضاف مقصوده هؤلاء وما كان كذلك إجازة بآية وان لم يكن  
لأنه من غير البيع لا يكتسب من غير الإجازة إذ قد جاز الإجازة مع غيره البيع كما في إجازة المملوك  
وأما الولد وقد يقال بالمنع أن لم يثبت الإجماع على الإجازة في الإجازة فمع عدم البيع كذا في  
لغيره اكتسب بآية إعيان العبد وجاز أن اكتسب بالإعيان أتما كان مملوكا لآية النسخ والإجماع  
منع قلنا والنقل هو ما تضمنت من غير العبد وهو من العبد لا مطلق العبد بغيره العبد  
اضيف إليها إلى العبد والنسخ المضاف إلى الإعيان أتما كان مملوكا من غير الإعيان نفسها مضافا  
وأما النسخ فإن خلا على العبد كالعبد والعلم بآية النسخ في بيعه بغير النسخ من آية العبد  
بالجواز والعبد لا يستلزم الحق فيها على الغاصب كآية شرعية الصلح في جميع الحقوق  
بيع الكافر شره هو بيا كان أم ذميا المسلم كان أم كافرا في أموري وبخاسه لا يمنع من غيره

باجتماع المسلمين والنقص المستيفه نحو طاروا المشايخ عن ابن ابن عثمان وطريق الصدق  
البرص عن سمايل بن الفضل وهو لها شيء النسخ قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من كتاب  
أهل الذمة فقال إذا أقرتكم بذلك فاشترى لكم وطاروا الكلب في باب شره الرقيق من كتاب  
المعبشة عن إبراهيم بن عبد الحميد في الموقوف كالتعجيل عن أبي الحسن عليه السلام في شراء الذميا فقال اشتر  
وبعوه وطاروا النسخ في التملك في آخر الباب الأول من كتاب عبد الله بن الحسن بن محمد  
قال قلت لأبي الحسن عليه السلام ما تقول في النسخة اشتريها وبيعها من النسخة قال اشترى وبيعها  
في آخره جاز بيع الجارية المغتية وشراؤها إذا قصد بها النجاسة دون الغنا في باب شره  
من كتاب الجهاد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن محمد بن عبد الله قال سألت أبا الحسن عليه السلام  
عن رجل أو فتى أو امرأة مسلمة أو مسيحية أو نصرانية أو يهودية أو ثنية أو غيرها فاشترىها  
وباعها أو أعتقها أو أعتقها من غير ربحها أو أعتقها من غير ربحها أو أعتقها من غير ربحها  
وفي الباب المذكور عن محمد بن عبد الله بن الحسن عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام  
عن رجل أو فتى أو امرأة مسلمة أو مسيحية أو نصرانية أو يهودية أو ثنية أو غيرها فاشترىها  
وباعها أو أعتقها أو أعتقها من غير ربحها أو أعتقها من غير ربحها أو أعتقها من غير ربحها  
أخبرنا من الكتاب عن نكتة ابن آدم عن الرضا عليه السلام في هذا الباب عن عبد الله بن محمد قال  
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يفتي رجل من أهل الشرك بغير ربحها قال لا بأس به على من يفتي  
من رجل من أهل الشرك بغير ربحها قال لا بأس به في الأخبار في معنى ما ذكرتموه وقد يؤمن  
الملاقى بعض الأصحاب بغيره اكتسب بالإعيان التجرة بغير ربح الكفار الجاسم وفناء ظهور  
لغيره الفقهاء بأخصاص الحكم بما لا يقبل الطهارة من الإعيان وإن شرط صحة البيع  
العوضين قلنا أدوية والكافر يقبل الطهارة بالأسلاف فهو طاهر الفقه ولا يملكه في بيعه  
سبل الكفار ببيع الإناسي وفي مسئلة البيع بشرط الكفر المبيع بعد البيع واشتراط أسلافه  
إذا اشترى مسئلة أو غيرها من المسائل والفروع بناء على سقوط هذا الرقم والشيخ في المصنف







علاوة التميز بين المذكي والمبني فاني قد بينا في الجواب في الاختلاف بين ان احد جانبي  
والآخر في فقد اشبه المبرر بعينا المعلوم وجوده بالحق وجبا متباينة كما في الاماكن المعلوم  
بجانب واحد مما واقعا فلم يعرف احد منهما متباينة اما جواز البيع وحلته فلهذا يعلم  
وكي ويقصد به قوله تعالى في علقته اذا اختلط المذكي بالمبني تابعه من بيع المبيته المبيع  
راجع الى المذكي بان يعلم وزنه ولا يعلم غيره ويكون الاخر باعلا لا اختلا في المذكي لان في المذكي  
نظرا لوضع الخبر ولا اعتبارا بالتا لالا ان الاختار او الاختار اجملا في ذلك قال المذكي في  
حل يجوز بيع المختلط على مفضل المبيته قال ابن ادريس بالبيع وقال القاضي في بيعه يجوز  
البيع وقال الشيخ في النهاية بالجواز وسبقه في حقه والمستند الرواية التي رافها ابن عتيق  
على افتاد في علقته ثم حكاه العلامة في المختلف ثم حكاه في الرواية على احد الوجهين في المذكي  
قال في الاخر نظر اذ شرط صحة البيع معلومته العرفية وقال ابن عتيق في المذكي اذا اختلط  
بالمبيته ولم يكن هناك طريق الى تميزه لم يحل اكل شيء منه وبيع على مفضل المبيته قاله الشيخ في  
وسبق العلامة في المختلف من ابن عتيق والقاضي ابن ادريس وهو اختيار المصنف ثم  
للقول وقال في المذكي وفي بناء المبيع الى ان حقه نظرا فان الموجود في الوكيل والمذكي  
في المختلف وهو صحيح في قوله وقال القاضي في المذكي في العالم ولو امتنع المبيته بالذكي  
ولا يلزم من مفضل المبيته وقال ابن عتيق في جواز بيع المذكي في بيع المبيع في الرواية يعني رواية  
بجولي على مفضل المذكي ولا يباينها وقد حكى في علقته ان المذكي اذا تورثها حرمه في قوله  
منها كان مفعولا لاصل الخبر وهذا با لفاور في قال المذكي في قوله من بعد من بعد  
في قوله في رواية الحلبي انما ان يحل يضمن الرواية وقال المذكي في قوله من اذا اختلط المذكي  
بالمبيته ولا يلزم في بيعه لم يحل اكل شيء منه وبيع على مفضل المبيته ولا يباينها في قوله في الرواية  
للعينه الحلبي والمذكي ظاهر القاضي في قوله ابن ادريس في مفضل المذكي في العلقه في قوله في الرواية على

نقله نقله منها وزنه ثم قال ويمكن اعتبار المختلط المذكي من غير ما قبل الحكم بالمذكي  
وقال في المسالك بعد الاختلاف في المسئلة الرواية في قوله لا اكل المذكي المبيع في قوله  
او المذكي انما المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
والا فبما في المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
وهو ان المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
فانه مفضل على المبيته لظهوره في الحكم في المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
كله في الكتابين التوق في المسئلة في قوله في المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
وقال في العلقه في قوله في المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
المبيته المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
مذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
الذكي بالمبيته المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
والذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
مستأصفي مع البيع على المذكي وقد دخل المبيته في المبيع مفضل المذكي المذكي المذكي المذكي  
التي على لاجله وقدر المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
استفاد الاختار من ذلك في قوله في العلقه في قوله في المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
افتد عينا من المبيته المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
والبيته المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
قال في الاخر في قوله في المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
والا فبما في المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي  
لا يقتضي الخبر في المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي المذكي































عن كشف الرموز ان عزير سيج الازوال مذ هب النجيين وسلاطه وانما هم وان مستندهم هو  
الروايات الواردة بالجمع من المتقدمين الازوال بعد ما يرد المحققين هذه الاجزاء في كتبهم لا  
يزال على العدول ان ليست كتبهم موضوعة على الاستقصاء ولا توجد كل حد في كل كتاب وهو خلاف  
المشاهد حتى القائلون بالجماع لا يوجد الا في الازوال على سبيل الجمع وحليته على ان لا يختار  
الافعال في اعيان هؤلاء بغير شرطها فهو معها ايضا سبعا لا في شغلها اما الثانية فظاهر  
ما يجوز ان يشرع في الاصل والاشارة بغيره وسببه لا في شغلها بل في شغلها من الازوال  
فيكون على مقتضى ما في الاصل وهو ان لا يكتب في الشرح والامعان المستعمل في السبيل المسمى  
عن النبي صلى الله عليه واله من طريق الفقيه والخاتمة ان قال انما هو في الاصل والاشارة  
المعقود والمؤلف في هذا السبيل في هذا السبيل على ما قال في الاصل والاشارة في هذا السبيل  
المؤلف في هذا السبيل على ما قال في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
شبهه في ذلك بل في الاصل والاشارة في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
على ما في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
انما ان اللامع في سبيل الازوال في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
ينفع بها نفعها على سبيل الازوال في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
بغير شرط الا ان ايضا بعد القول بالفضل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
انما في الاصل والاشارة في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
لا يلائم ان ذلك لا يلائم الذي حكاه في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
انما في الاصل والاشارة في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
الظاهر مطلقا واختلاف الازوال في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
الذي في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل

حليتها والاختلاف انما يرد على انما هو الازوال في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
الظاهر مطلقا واختلاف الازوال في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
حال الاختلاف والاختلاف في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
على عدل الاصل والاشارة في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
لا يلائم ان ذلك لا يلائم الذي حكاه في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
ان الروايات في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
الاختلاف في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
فلا يجوز فيها وان كانت محتملة كالمقالة في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
مقابل المال في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
والذي في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
كأرض فلا يلائم في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
الاصح انما في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
الظاهر في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
التي في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
عند القدر في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
بذلك في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
انما في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
مضافا الى انما في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل  
بغير شرط في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل في هذا السبيل



















كتاب فان فعل ذلك وكان قد كره على الزيادة او رغب فيها لكونها للشيعة ومضاهيها  
كان من اولياء الله الذين يوتوا الله بهم البرهان كما هو في الحديث وفيه اولئك الذين آمنوا بقلوبهم  
امانة الله في ربه او تلك التي في قلوبهم يوم القيمة تزداد من ربه لا حول الله الا ان كان هو ان يكون  
لا حول الا في **مضاج** كما يحرم التمسك بالمال الفلاني كذا في حديثهم في الامانة والحق والشفقة  
الحق ان الامانة الفلانية يوم القيمة في سائر ايام من سائر ايام الله بين اهل البيت والشفقة منها على المؤمنين  
وكونها صانع في بعض الاشياء والبناء او كذا في الامانة في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
بين بني سنان على ان جعل الله ذلك السوط يوم القيمة فيها ما في سائر سبط الله عيسى في ابيهم  
سوى ان كثر بنو سنان على ان جعل الله ذلك السوط يوم القيمة فيها ما في سائر سبط الله عيسى في ابيهم  
الحق مقلدان بان ذلك لا ينفك عن حجتهم وان من احب الله فقامت لهم من ربه في بعض الاشياء  
لكي لا يكون من ربه على ما هم فيها في بعض الاشياء ان امانتهم على جميع اهل الله  
ما هو صانع في بعض الاشياء وهذا التمسك ان الله عليه الامانة والافان في بعض الاشياء  
لا شفاعته الصالحة من الله على امانتهم في المباح بطريق العرف والخصوص على اعتبار سبط الله  
الا اعتبار امانتهم في المباحات بعض امانتهم في المحرمات كما ان سبط الله في بعض الاشياء  
وجعلوا من كبريتهم على الله في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
في ابدانهم ما وجدوا شيئا الا ما وضع في ابدانهم ولا في ذلك في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
كما ان سبط الله في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
يجوز ان يكون من الله في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء

من اخرج عن الناس فقال الذي يخرج عن النار والله عز وجل يجذب هؤلاء الى الحق انما  
في دفع في الامانة وهو لا يعرفها اذا علم ان الله فلا كذا في الامانة بالرجوع الى قوله مع القرآن  
او قول وكذا المؤمن فكذا او قدما انصرف فيها بعد اخرج ما دل على ان الله عز وجل يجذب هؤلاء الى الحق  
او قدما انما ساء الامانة وحرفها في حروفهم فان القبول والتمسك فيها حصل كما في بعض الاشياء  
وعلى هذا يحصل ما هو من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله او بين ان المؤمنين او على كذا في بعض الاشياء  
لا حول الا في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
على قدر ذلك في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
فانه لا ينفك عن بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
ما في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
وكون سائر الامانة والمعاد فان لم ير على الملائكة اجمع علماء الله ورواياتها بائنا والحق  
والعج العظيم في ذلك في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
اصل الشرح في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
والتمسك على القدر وهو بعيد في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
المسلمين كما في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء  
التي هي في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء























لا تنفث فائدة الاجابة انما يستعمل بالانفس على بله او يفرح بالانسان وقيل يستعمل  
 مطلقا وقيل لا يستعمل مطلقا والتفصيل هو ان لا يفرح بالانسان انما يستعمل على ما يقع  
 به الحاجة ولا يفرح بجميعه عليه بل هو على ما يقع به الحاجة لا يفرح بالانسان على ما يقع به الحاجة  
 دون الثاني في امارتك قال الله عز وجل وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان  
 خروكم احكم مطلقا يعني المكتسبات بنوع كسبه الاستغناء عن الناس والفرقة على العباد  
 والحاجة الحاصلة من جهة في حال الخلق في الحق في قصد كسبه في كسبه المالك بناه الله  
 وفي الحق من طلب العباد استغناء عن الناس وسعيه على اجدد بقطعة على طاهر في الله عز وجل  
 القيمة وجهه مثل العزلة البدن وان يقصد في طلبه على فيه وذلك لا يقتصر على في العباد  
 وتركه الاجتهاد والبيع في الحق في كسبه المالك العبد في كسبه المالك وهو كسبه المالك  
 بدنيته المالكين اليها ولكن اولى فكل من في كسبه المالك المستغنى عن نفسه في كسبه المالك  
 الا على الحقيقة في كسبه المالك لا بد للزوم منه وان لا يعتمد على سعيه كسبه بل يكون ما عساه الله  
 اولى بما في يده فانه الواحد كافي الخلق ولا على سعيه ولا على عذابه وطمعته في الحق في كسبه المالك  
 ارجى منك لما في حق الله عز وجل في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 ارجى من كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 والعالم هذا العالم في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 العقل لا يكون ان الدنيا ليس في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 في الحق المفسر في الحق المفسر في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 والعالم في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 القضاة في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك

او لم يرض في شيء من الرصد وفيه من كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 كافي الاخر عليه كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 يدور بالما في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 داخل في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 وان يقصد في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 يكون في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 وان يساوي من المبنيين كافي في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 ان يساوي في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 الحبيب في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 الا في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 مرة على من يفرح فان قبل والاخر في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 القضاة في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 يكون الرضا حتى في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 من اهل الرضا وان توبت القضاة او توبت كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 ويدور بالما في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 على غيره التوب ان لم يفرح عنه وان يساوي في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 الحواشي في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 له حاسب الله حاسبه في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك  
 في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك في كسبه المالك



اوقات الصلوة حتى يصلي قد شرب قولا تعالى رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله في صلاة  
اذا دخل مواضع الصلوة فاذنوا الى الله حقه فيها **يكبر** ركوب الجارية للفقير المستفيد  
العلقة بما فيه من الخطر المحرر على الدنيا والآخر بالدين وقيل بجبره مع خوف الشدة كما في قوله  
اصطرا به لما فيه من الاكراه على الشدة كما استقر في الارض لا يمكن فيها من الاكراه يعني ان لا يفتى  
وقال من استقر به الذي لا مع العلم بعد امكن فغيره لا يجوز له المشتبه بغيره استقر به استقر  
الفتوى على الوجهين في الشدة لا يجدد الشدة او ما جاز ما قال هو عبارة الفتوى بغيره لا يرى  
يعود الى هذه الاثر التي تدين بغيره في الوقت لا تطلب الجارة في الغرض لا تستلج ان يقتل  
الشدة ويكره تلقى الركبان وهو المخرج اربعة فرائض فادون الى الركب المقاصد في البيع والبيع  
الشدة بالركن والبيع بالفاصل مع جملهم بغير البلد على المشهور للفقهاء في الزيادة والزيادة  
لضعف اسنادها وما فيها من الاصل والعمومات فلو زاد على الاربعة لم يكره بل كان جازما  
للمشهور من هذا الوجه احد التلق في المادون عدة او روضة فليس كم العلاقة والوجه قال  
فرائض وفيه اي هذا المتعلق بوجهه فاذا صار الى اربع فرائض فهو جليل فيستأذ من وجه الاثر  
صدا الثاني وجها انتفاء الكراهة بالاربع ايضا في هذا الوجه احد التلق قال روضة على مخرج  
من المحدثين بين الاخبار ولا في الاثر في اربع فرائض سقط مع تعدد التلق في مخرج الحكم  
اعلى التلق في قوله وفيه البيع والشدة لكن اتفق المحدثون على ان لا يكره الكراهة كما في قوله  
هو كونه ان يدين حكم المخرج خاصة لم يخرج من التلق المنهي عنه انما لا يدين بغيره في المعاملة  
كراهة فيه فيكره لكره العلة في المنع هناك والخبر لا تلقى ولا تشترا ما يلقى ولو علم الركب من البلد  
فلا يكره المعاملة فلما علة الفرق بين البلد خارجه وان كره المخرج الا مع علم المتلق بالعلم  
فلا يكره المخرج ايضا ويكره تولي المأذون بالبيع لا على الاثر في البيع خاصة لما دى على الناس  
يرزق الله بعضهم من بعض الا اذا علم البناوي سعر البلد وعرض التلق في على المأذون بكونه لا يفتى

العلقة المستفادة من التلق الاول ودخل الثاني في باب مساعدة الاخوان وقضاء حقوقهم  
والدخول على سواد المؤمنين بحيث يمنع عن البيع والشدة مع حطوا ما زادوا عن افعالهم مع حطوا  
في انما الجارية المستفيدة التلق لا يستقر على سواد المؤمنين وقيل بالحرر عدا بالظاهر لا ينقل  
عن الايداء وانما الشدة وعلى القولين في المعاملة لان التلق انما يعلق بالخارج عنها والفتوى  
وهو ان يربط التلق على المأذون بالبيع من غير المشتبه مع عدم فائدة الشدة وقيل بالحرر فائدة  
عش وخد بغيره من غير منع وقيل ما لو نقص التلق لزيادة المشتبه في غير البيع عكس التلق في غير البيع  
في المأذونين مع الدين والاحتياط بعد العقد لما فيه من ان الطلب للفقير من الاحتياط بعد العقد  
في الجارية على الكراهة لانه التلق على جازبه فلا بد منها سادس من التلق في غير البيع  
ثم يكون موضع قال انما هو في كراهة له في ذلك في البيع الرضية بعد الصفة من قوله  
البيع في جازبه على كراهة الكراهة وهو بعد ما ذكره على وضع يدين من غير احتياط ولا سيما  
الحديث ويمكن الترفيع بين التلق في كل المأذون على الاشارة كما هو مخرج بعضنا ان يفتى حكم الجارية  
الاحتياط في الجارية الرضية في التلق على جعل بعض التلق في الجارية الرضية حكم البيع ولا يكره  
اشترى القفار ما وضع في قوله وارج في هذه فاشل ما جازبه ان يحط عنه في كل ذلك فقال  
لا حرج به ولكن يحط عنه جملة ويكره الزيادة وقت الشدة للجارية ان امير المؤمنين عليه السلام يقول  
نادى للمنادي فليس للثاني ثم بدوا بما جازبه الزيادة الشدة ويجوزها التكرار بكونه مخرج البيع  
وذكر المشعري ان صدق وكما في العبد الظاهر انما التلق في الجارية الرضية من التلق في الجارية  
من غير اشتراط حلفه بغيره صاعدا لا كراهة في الجارية من كره في الجارية بكونه اذا اشترى لم يفتى  
اذا بيع لم يدين بدين فيها من ذلك لا يفتى فيه ثلثة لا يفتى الله اليهم بوجه العينة احدكم من التلق  
الله بغيره لا يبيع الا بيمين ويكره البيع في المأذون المأذون في البيع في الظاهر عكس التلق في الجارية  
وهو محمول على المأذون الذي ليس له غشاً ويكره البيع على المأذون بالاحسان الجارية انما قال الركب



أعلى بعلت حرراً لزوج وعلى المؤمن المهر على المؤمن بآل الأمان بشيء يكثر ما  
درهم مبيع مبيع فرت بوجه أو بشيء التجارة فبيع مطلقاً وفي إخراج ذلك إذا ظهر الحق وقام بها  
أهل البيت فاعلموا اليوم فلا بأس أن يبيع من أبيع المؤمن فبيع عليه كغيره من المالكين  
في المذهب النبوي ولا نه وقت الدماء والتعقيب لا يرضى فيه ولا في التعقيب في هذا النوع  
البيع في المذهب المرفق من العرب في البلاد وكاد في الاستعارة والاستفاد في المالكين على الأقل لما يشترط  
الحرم على التبريد والمهر من لوات ساهل في كبر لم يعط العن حقها في المهر فكيف كان حرراً في  
الضلع إذا سهر في الليل كغيره من حيث أنما جعل النبي فيه من التبريد على الكراهة مع كونه  
في الحرير وكذا لفظ الحرير وما بعده كالشعر فيكف الاستدراك ويجوز العادى من غير  
قال الله تعالى ولا على من قال أبيع مثل الزنبراد على الله البيع وهو الزنبراد  
وهو مع شدة المشاورة وأجاء الاختلاف أنكم كاذم دليل على البيع ومحمدة ولا يمتثل  
العبارة في بعضه ففي المبطل والشركة والقواعد المذكورة والحق في هذا الأحكام والحق في  
استقلال بين مملوك وشخص في غيره يجوز عقد على وجه التزويج في الرابطة هو العقد على الاستقلال  
المذكور ما اختاره العلامة في المختلف فادعى أنه المتبادر من البيع عند الإطلاق وهو في شيوخ  
العقد على البيع وغيره من العادات في تعميم العقود البها في مقابل أو بقاها وقد بين المالكين  
بالعقد مرفق في الكافي بأنه عقد يقتضي انتقال المهر في البيع الذي قبلها وفي غيره  
والقبول كما في النافع والرد وسواها يقتضي على اختلافها في الصيغة في الإبراء اعتبار التزويج كان  
المعقودين ومطلوبه العوضين ديواناً فاعلم الثاني في مطلوبه العوض في هذا النوع الأول في مطلوبه  
العوض فيه زيادة تعقيد المؤمن المملوك استغنياً للحق الكون كونه نقلاً وعقراً بأنه نقل المملوك  
الذي فيه ببينة مخصوصة وهو ظاهر الحق في التبريد في التبريد حيث قرأ عقد البيع بما دل  
على انتقاله يكون البيع نقلاً لا استعارة ولا عقداً وهو لا وجه لأنه المتبادر من البيع وما يكون

معه فيه ودعوى تبادر العقد من موهمة والطلاق العقد على البيع وهو مباح كما أنه عليه السلام  
في الردة والعقد المقابل لا يقام في اصطلاحهم ما يوقف على الإيجاب والقبول فلا يثبت  
للزوجة أن البيع نفس العقد لأن البيع فعل فلا يكون انتقالاً لأنه انتقال ولا عقد لأنه عقد  
مقولة الكيفية المعقولات العشرة متباينة فلا يصح بعضها على بعض محل العقد على معناه المقدر  
ليكون نقلاً بعيداً عن موانع المقهور منه أصلاً كما هو المعنى الأصح لا المقدر لأن الانتقال  
البيع وقاية المهر عليه العقد بغير الموهبة والتبريد المستبعد فبيع فرفق أحد جانبي  
بالعقد عليه من جانب آخر وهذا القول لأن انتقاله هو الحق في المقام برفق البيع وقاية من  
الأنفال والقضاء بخلافه إذا لم يرد بيعت من المعنى لا انتقاله هو ظاهر ولا العقد  
إيجاباً أو مبراً معاً وهو معكراً بالطلاق وكذا البائع فإنه ليس بمعنى الانتقال لا بمعنى المهر  
والمطرق في البيع هو النقل فيكون البيع موهبة أو إيجاباً على المرافقة في الحق وهو وجوبه  
أي معنى آخر كتمليك الاستغناء والتسليم على الرطب وغيره ما تناسب العقد وقد لا انتقال العقد  
إلى النقل أما بقدر بيع في الكلام أو بالطلاق اسم السبب السبب الآخر من الانتقال العقد  
على البيع بناءً على ما في ردعه في انتقاله أو بآل الأمان بذلك كله بخلافه لا يوجب الحدود  
أن يتكلم على المهر ويحكي مثله في الحد كغيره وهو ربيع كان خلافاً في الظاهر من البيع  
الجهالة العقلية لا استعارة لا ترفع وجود التبريد ولا نسبة بين الحد والمهر ولا شأن له بالتعقيد  
الأول بناءً على الحد والمهر في البيع على إطلاقه أنه المصلحة فانه يطلق على معناه المقدر في الحقيقة  
وهو النقل وعلى أنه المهر عليه هو الانتقال على السبب السابق وهو العقد فلا اختلاف بين القول  
في المعنى ولا يجوز أن يثنى من الحق وقاها الجوز في البيع المخلو لا انتقال والتعقيد وليس ذلك مما ذكر  
الحد لأن الحد هو المهر دون المهر أو منسحب في نفيه لا انتقال جعل الحد العقد المخلو  
فيما في الحد المهر من النقل وليس من الجوز في الحد في الحد ولا في الحد مطلقاً لا بجانب



الناحية للثقل لا يغفل عن البيع لشراط العتق وبالثقل لا يغفل عما يتم العتق ولو كانا <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
خاتمة لان البيع لغرضه فبأنه الفاسد هو كذا لا سيما لعلنا لنقل ومعه التصديق  
ايضا في البيع ولا تغلق على اتحاد معنى البيع انفساء العتقة الشرعية فيه فلا يؤخذ اختصاره <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
كما لفظ العبادات لكن الفاسد خارج عن الخطابات لانه على العتق لا تغلق من العتق انفساء  
خروجها بالانقضاء فيكون في الواقع لا يتم وقائمة العتق فيها دخول المشتري في ملكه <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
وهو صدق اسم البيع مع عدم العلم بالمانع الذي هو انفساء المالكين ليعود البيع الانفساء في  
نفسه على ما هو داخل في الحقيقة من العتق وذلك ما هو شرط للثقل كقد بر العتق فالتصديق  
لا يفي كونه الحد ليس على ما ينبغي ولا لا في ذكره على الرقة العتق فان المتوكل من الشراطين  
اكثر من المذكور لو كان المراد تعريف المبيع لوجب انفساء المبيع المظالم خارجة عن العتق <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
نفسا دون الثقل ولا يغفل انفساء المبيع على العتق المقتضى لثقلها وان لم يغفل على  
القول بانها باحة مفسدة واقابل القول بانها بيع لا زواج ولا ريدع خوفا لانها نافذة <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
حقيقة على هذا التقدير وقد اخرجها الحق انك لا تأخذ هذه المصنف في الحد مع ما يقتضيه  
بما يبيح ان يتركه من انفساء المالكين وهو قريب المراد بالعتق هنا ما قاله المصنف في انفساء  
المزوجة لثقل المنافع ويعبر الشخصية والكلية المستوفى في الذمة كالذمة المغترة كالسكنية  
المبيع حاله مع ملكها صلاحيتها للملك سواء كانت مملوكة بالثقل للبايع او غيره او غير ملكة  
لا حدقت البيع كما في كبر من صور الشك فان المبيع لا يوجد لثقل البيع فضلا عن كونه ملكا <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
تلك الحال على تقدير وجوده فلكذا الفعل كذا لثقل الحال انما هو ملك بعض افراده والغير ملك  
منها بالثقل للبايع وغير مقصود بالثقل فلا يخفى به نقل ملك العتق بمعنى يرد على المالك  
وان يرد بوجهها بالملك الفعل متبادر فان هذا الوصف يرد على المالك في حد البيع  
في محله وان كان ملك شخص لغرض من العتق في بلاد الشرق معني البيع ارضها في الغرب كذا

انفساء الاصل الى الشراطين على اشتراط العتق واخره بقاء الملك هنا على ان يملك كالمالك  
نحو ما اذا يرد من الاختيار الضعيف المستفاد من الاصل معارضتها هو انفساء الثقل لا يملك  
في علمه يرد على المالك التملك لثقله لثقل العتق في المشتري او ضمانها في الزمته <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
على ما يتم ملك الملك بغير العتق على التلازمان لم يكن من حق ثابت انفساء مع انفساء العتق  
ولا يقع الثقل بالانفساء هنا كما ان المالك لثقل المعنى لا ينقل على البايع لم يملكه  
للمشتري بل هو حاصل لهما قبل البيع وبعد ولا تأخير للبيع فيه اطلاقا وفي بعض نسخ الوصل <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
فان يملك الملاكه خالف المالك ملك لثقله لا طاعة الميثاق المكتبة بمعنى العتق فبأن  
الاخرى بقاء الثقل في التعريف بالثقل فخر على الجارية فلو كان في حيز العتق الملك فانه  
ان يرد به بغير ملك المالك شراطين شرط شرعي خارج عن ماهية البيع ولا يفيد مستغنى عنه <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
دما في معناه وكذا اعتبار الجارية بين الثقل وعند المصنف انفساء الشيء شرعي ان  
نفسه لا يحتاج الى اعتبار ما في الحد والعرض لثقل المالك بل يرد على الشخص الكلي والعين المفسدة  
فان البيع كالأجارة والبيع يقع بكل منهما ولا فرق بينهما من جهة المبيع وانما الفرق في المعنى <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
البيع بالعين والأجارة بالثقل ويقع الفعل عليه انما يقع بها واعتبر بعض المتأخرين <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
في البيع وهو من شأنهم انفساء الاعيان وليس المراد به العتق بل المصنف كقولهم في <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
انفساء الثقل المنافع يخرج بالعرض انفساء العين عتقا كما في انفساء العتق المفسدة بمعنى انفساء  
الفعل بل مطلق الصلح وان اشتمل على العرض فانه يرد بغيره وانما يتفق اتفاقا والعتق <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
في الحدود يقتضيها الاثر من عتق العتق بعد ان لم يرد به ومنه يعلم صلاحية الاثر في البيع <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
لقد احتضارها بالاعيان والعين والعرض في المقتضى لانها الاخرى في البيع <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
الفاسد كذا في الاثر في الفاعل ومن البيع بدو حقيقة وقابل من الاخرى في البيع <sup>في</sup> <sup>من</sup> <sup>البيع</sup> <sup>منها</sup>  
بالانفساء فان انفساء العتق بالعرض فانه على وجه العتق لا التراضي كالمبيع كذا في الاول











سبيل التمثيل من غير جبر في الجبر الاحكام باللفظ الذي على الفعل مثل بعثتك او ملكتك  
او عطا يعزوه عما هو والقيود الاظفار على الرضا مثل فليست شرية هو عطا وعنه الايض  
والفقد والرد في غير هذا المقام ومنع العقيد في القبول والقبول في الاحكام  
الاخرية كبعثت شرية ملكتك هو كالفعل في عدم انحصار في الثالث ما هو من غير  
لا حيث انما لا يكون قصد التمثيل كما مر الدار على التمام في الحقيقة في كل ما لم يثبت  
اختصاص البيع بل عقد معين ولا على الاحكام استوارا ولا على الفريعة فاقى للمالين  
كلانهم في تحقيق الفاظ البيع واحتمال القول باختصاصها حيث شرعوا في الاطلاق لا يثبت  
ما في تطبيقه اذ انما في الترتيب في رخصته بل فليست ان كان بعثته لا احتمال في وقت النقل  
العقيد المعتبر اذ لا اعتماد لهذا الاحتمال ولو وقت النقل على خصوص الفاظ العقد لا  
على بعثت وشرية فليست لم يجرى له لعدم تميزه بغيره من غير ان لا اجماع وشرية في القول  
الذي من ملكته شرية فاقربا الى المعهود فليست ان كان اولى بالخيار منها والمجرى في القول  
ويقتضيه البيع بالجميع في جميع احوال البيع حتى المولية والتسلم على قوله في المسألة الثاني هو  
مستحق في كل منهما مع ذلك لفظ المحضرة لا يثبت في حكمه فليست في انعقاد البيع بل في  
ولان اشبه ما العود لا يجرى في فسخ البيع والعقود الاخرى لا تستحق الجواز كما هو جازم  
في الانعقاد بغيره فيجوز بالاحتمال والاعتناء والتأكد والتحقيق فيكون وفيه المسألة  
الاخرى قبل الانعقاد لا لفظ معتبر في بيع من البيع فليست استعماله في الجبر في الجبر فليست  
وجود العزيمة القارية هي المحضورية ولا مفعوله بالتأكد المستعمل لهما استعمالا ثابتا في  
البناء لهما انعقادا بات لم الذي هو في بيع منه اولى ولا اذ اذ اذ انما في الموضع من الجبر  
وعده وان التسليم فالحال المشاهد المطلق في الجبر اولى بالخيار في مذهب كل ظاهر في  
الجواز في كل من يثبت لا يثبت في الجواز في الجبر والاعتناء والكتابة في الجبر

واحد لا بالكلام ولو كان بالبيع امه وكذا الكتابات لا لفظ البيع ولا عقد البيع ولا عقد البيع  
والاستيلاد وهو واحد العقد في التمايز والشك في جعله في ذلك لعله في ملكه في بيع  
بالانعقاد فليست الثاني بعثته فاقربا جازم في تعيينه بما يقع في الاول وجها من اقسام  
لذلك الاختصاص في **فصل** لا يثبت في البيع بالاشارة ولا الكتاب ولا العقد ولا عقد الملاك  
المبايع والمشتري وان فليست بما لا يقتضي بغيره فاقربا جازم في تعيينه بما يقع في الاول وجها من اقسام  
والايجاع ومقتولا لا احتمال في الخاص المباشرة كالتأكد في الاشارة والاشارة ومقتولا البيع  
التي ولا يثبت في الجبر في الكتاب لا يثبت في الاشارة على فريضة الاشارة في البيع على القول  
العبرتها فلا يثبت في مطلق القول لان المعاملة شرعية لتكامل امرها في المطلق لا في البيع  
امر المطلق البعد هو سائر الاشارة ومقتولا الاشارة والاشارة في جميعها ولا في المطلق  
على المعاني المعقولة في عامي العقد والكل في الربط ولا لكان فليست في البيع على المعاني  
والاشارة في اشارة القيمة في ذلك هي لبيان العبرتها في غير الاشارة في الجبر في البيع  
لا يثبت كماله ولا يثبت كماله في الاشارة ولا في الجبر في جميعها على البيع في  
فقال في مقامه فليست في الاشارة على الاشارة كان وضع الاشارة والاشارة في الجبر  
من اعلم في المقام في بيان ما تم التمسك في حيزه فليست في جميع الموضع بالاشارة  
باسانها القامه في كنفه في مقامه لا اشارة في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر  
جعل الملاك في المعاملة على العقد في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر  
طاهره في ذلك اذ في ماله في ذلك بالاعمال في الملاك في الجبر في الجبر في الجبر  
لنفق اذ في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر  
وحده في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر  
المتغير من غير الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر في الجبر

كلامه















































[illegible][illegible]















[illegible]

كما ابتداءه والحق بهذا ذكر المبيع فيجوز بقدره بعد ازالة ثلثه فيما جرت العادة به لا تنق عليه لعلته في النكاح  
والعقد بعد التخييل في النكاح والروضة والدفن في مال السلم ويقضي سلمه او يبيع في عقده  
في الوسيطة والعلم بعقد الرهن عليه مطلقا في القسمة ويقضي به بالتقسط او المقادير في الكافي في المبيع  
واعتبار بقدره الحق في خاصية المبيع كافي في المبيع والوسيلة والسر والدفن من مطلقا في القسمة  
او العلم به كافي في جارية في عقد المبيع وبيان شرائطه بناء على ان العلم بكل شيء بحسبه  
القدر ولا فرق بين الحق في المبيع المبرور في القسمة او العلم بعدمه او ما كانا نكاحا كان لا يفرق  
في الثمن لأن لهما خطرا ولا فرق بينهما في الخطر ولا خلاف بينهما في ان الرهن كان  
بجمله بطل المبيع الا في الجسد فانه قال لو وقع على مقدار معلوم وجعلنا الحق بمجمله لا بد  
جاءه في المبيع وجاز ان يكون المبيع في الخيار اذا علم ذلك كقول الرجل كقول الرجل يعني كماله في المبيع  
بعت ثانيا ان جعله جميعا فغير الحق في المبيع وكان المبيع مستحقا او من قبل المرفوع في  
المساكن التامة فانه قال لا بد من العلم بجزءه من مال السلم وكان معلوما بالمشاهدة كقول  
بالعامة ومن الحج في المبيع في كتابه لا جاءه فانه قال ابيع شيئا من ثيابي فاجاز ان كان معلوما  
وان لم يعلم منه شيء كان السلم ثم قال في مسألة اخرى قد بينا انه يجب معرفة المبيع في المبيع  
اذا كان ما يكال او يوزن على الوسخ ولا يخرج من الجائز وان شهد انه عرو وقال ابي الحسن  
ولا بأس بمبيع الجزئيات اختلف فيها لما لان القسمة هو المبيع ووجوده الفارق مستفاد فانه  
منع بالجملة وهو مستفاد بالجملة او مانع من شرط الزيادة هو مستفاد باختلاف المبيع في علم تمامه  
اختلاف المصالح المستفاد بان الجسد والتقسيم والتقسيم اتفاقا لا ينافي على معنى في الجارية  
في كل من الحق في ظاهر الكلام يعني بان الجسد مع حرمه التقيد الموقوف اتفاقا في خلافه في  
مواضع المبيع من مجمله لا بد ان كان يقول يعني بعرا بعت مبيع القبر المشاهدة اذا جعل  
او احدثا عقدا كمالا حال العقد في المبيع والجملة مع اختلاف المبيع والحصل من ذلك قوله



ان يرجع المسلم الى بذل الترخيص اذا كان جزاء لا يمكن الرجوع الى بذلها لغيره فانفق مخرجها  
الى من يملكها من مال السلم حتى ان تبطل حتى الرجوع امكنه ذلك ذلك ان هذا المثل  
لا ينفذ من قبل هو لا يجرى من قبل المحدث بل لا ينفذ المانع من دفع الاجارة  
للمشاعرج الرجوع على المور الاجارة ولم يشترط في الاجارة ان يكون الاجارة مضبوطة الصفات  
مبنية على التلازم والظاهر ان ما جاء في طرقه الا ان كان من ذلك شيئا من مملوكه بالثابت  
البيع وان جاز ان يرجع البيع مستحقا فيثبت له الرجوع على البائع حتى الرجوع ببذل الترخيص  
فيكون مضبوطة صفات الترخيص فلا ينفذ من قبل هو لا يجرى من قبل المحدث بل لا ينفذ المانع من دفع الاجارة  
وان ذلك غير مقتضى بل لا ينفذ الا اعتبارا من قبل المحدث بل لا ينفذ المانع من دفع الاجارة  
بما فيه يستدعي الرجوع في البيع بطريق اولي حاشية من مخرجها على المور اجارة على جردون  
الحكم في السلم المور في ما قاله السيد وما حسب اليه من التخصيص المور من عمل نظره  
عده لا ينفذ من قبله غير انما ينفذ شيئا من مخرجها اذا كان معلوما مشاهدا وان لم  
يزن ولا يجوز ان يكون مالا القرافي جازا وان لم ينفذ الترخيص ايضا يجوز ان يكون جازا وان لم ينفذ  
كالقرافي ومال الاجارة يبيع ان يكون جازا وفي الناس من قال لا يجوز الاول اجمع وظاهر هذا  
مخرجها البيع بمال القرافي في العادة جازا وان لم ينفذ الترخيص وان لم يعلم من في يده ان ينفذ  
ان لم يعلم مقدارها وانما جازها بالوزن لا بالاسكن في القدر وطايعه ان يكون جازا وان لم ينفذ  
وليس الغرض من وزن ولا اطلاق الجواز في مال السلم ومال الاجارة مع كونها اولي الترخيص  
عن البيع ايضا فان وزن اضبط من غير مخرجها الجاز في ماله بقدره يقتضي الجاز في البيع للملك  
المكيل والمعلوم وقد علم ما عرفت ان باء المصلحة في المسئلة وتبين قول المصنف في البيع بعد العلم  
بمقدار الترخيص في مال الجاز في البيع القبر المشاهدة جازا وان لم ينفذ مخرجها في مال الجاز  
من جاز البيع من مخرجها لا ينفذ من مخرجها الى مخرجها العلم وقد مضى القول في هذا الكلام

مبنى على تسليم شرط ما القول بالجازة في البيع مطلقا ذلك من حيث هو لا من حيث  
ويظهر من المخرج انكشافا لمورد القائل بمقتضى البيع مطلقا لم يثبت كذا ان مال المحدث  
بالمتساوي للعمول جميعا كما هو المشهور لنا على ذلك فجزء الاجارة المنقول المصنف بقوله القائل  
الفا ان ينفذ على البيع فلا ينفذ الا جازا على الترخيص سابق من الترخيص عدمه وفيه على  
لان مال الجاز من غير الترخيص الا من من لا ينفذ في البيع فانه ينفذ من حاشية الاجارة على  
المكيل والمور من مخرجها ومال المور فيثبت بالاجارة المكتبة بعد القائل بالفسخ القائل  
ان العلم بالعمول شرط في صحة البيع وهو في كل شيء جاز في ماله من العادة ينفذ من مخرجها  
يبيع مخرجها ذلك الترخيص بدو جردون من مخرجها وليس العلم في شيء من مخرجها  
جزا فان لم ينفذ من مخرجها الاخذ بالمخرج المشاهدة في الامر من مخرجها فانه ينفذ من مخرجها  
بالقارضية هذا القول قاله المصنف المور بعد ان ذكره من مخرجها من مخرجها اصل الترخيص  
في العربية قاله في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
من مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
والمعنى من مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
العلم بالعمول في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
نقطة في القدر لبقاء الترخيص لا في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
شرطا ولا مانع من مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
حاصلة بالمشاهدة لا ينفذ من مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
براديه المعلومة في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
العلم لا ينفذ من مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
بجاءة بمعنى ارتفاع الجاز في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها في مخرجها











فان تم كذا معا للمنفرد ان انفسه كان البائع وقال في خيار الرطب مدة الرطب من حين التفريق  
لان الخيار يدخل الاثبات للعقد بالعقد فثبت قبل التفريق وقال في التبادل في بيع البائع على  
في استيفائي باعتباره كذا كانت قد علمت وفي ذلك التفريق الذي لا يتناول اعدامه اثنان ان يكون  
اول دفع بعد ما كانت قد وضعت لم يكن للبائع حق في الولد وانما كان كذلك لان الولد كان  
للمبيع الاصل في الفسخ وكذا في هذا الموضع مطابق للمنفرد وكذا ما قال في البيع فان كان  
في بيع الحامل دون حمل البيع بغيره ففي التقييد الطارئة ولا كان في الحالف كونه في التقييد  
اعلم بهذا الملك البائع في الخلافة بغيره فربطه على ان المار بعد الاستيفاء بطريق الزيادة  
بقاء الملك بلا ما لا يكون البيع مملوك ولذلك التقييد الذي في حقه هو قول في حقه  
وقد علمت من هذا ما ينبغي للملك ما بين العقد وانقضاء الخيار في قول بعد الاستيفاء في  
كون انقضاء الخيار كذا سفا اذ انما وجد ان ذكرهما التقييد او غيرهما ظاهرة في قول المنفرد  
انما في الاستيفاء التقييد الاول من قول الشيخ في الخلافة ملكا بالعقد الاول ولا في بيعه على  
الملكية بالعقد الاول ليس يترك من زيادة حكمه بل في التقييد على التافهة نعم هو فقيه كلامه  
ان حمل على تأخر العمل بالعقد كونهما الوجهين فيه ولعله لا يخلو فيه غيب لا يخفى في التقييد  
اقول انما الطائفة فالتقييد ثابت لهم والقول بالكشف للشا في اقراره الثاني بالاستيفاء  
انقضاء حكمه عند اوجبه قال احمد ولا شيء عندهم بالاستيفاء بالانقضاء الخ وهو قول في  
وما لا يها المشافعي في قول الثالث فانه الخلافة في التافهة المتفصل والاخذ بالتعقيد  
الزوجه وبيع ما يفتق على الشرا وجريان البيع في قول الزوجه وان كان تركها والتفريق في ذلك  
كالبيع اجماعا لا يحالة انتقال احد العوضين دون الآخر فربما يجرى حقيقة المعاد ولا يستلزم  
البيع بينا العوض والعرض في الاختلاف فيقول النبي في البيع من حين العقد كما يتصل البيع في  
كذلك لنا العقل والمنطق من الكتاب في التقييد لا يخلو اما الفصل في قوله المتفصل في التقييد

العقد الناصر في التملك من جهة مع انقضاء المانع والى ان ياتي الخيار وهو لا ينافي الملك لان العقد  
يحل انقضاء الخيار كسحب قطعا فيكون البيع ويترتب على الخيار ان يكون لا بطلان في البيع وخيار  
البيع يقتضي الملك من ثم استنع بدل العقد والعقد تابع للعقد وقد علمنا من التملك  
بالعقد فان مع البيع مع كذا لانه كان لا يملك على مبلد اما ان كان في قوله تعالى ان يكون خيارا  
من نافي الخيار فانه حاسل في العقد وقوله سبحانه واخل الله البيع وليست فائدة التملك على  
الاول فثبت بخبره واما التمسك بالثبات المستفاد من قوله تعالى فانما ابراهيم من اجابهم عن  
ابهم من علي بن عبيد قال لا انا حتى الرجل على البيع فقد وجب ان يقر او يقره حتى انما في الامة  
في الكافي ما في الفقيه في قوله تعالى لا اجزي من بيع ابا عبد الله عليه السلام بعد سأل رجل ما ناعد  
فقال له رجل مسلم احتاج الى بيع وادبه فقلت لا اجزي فقال له ابيعك فلي يرضى به ويكون لك اجرت  
ان يكون لغيرك على ان تشتره اني اذا اشتريت شيئا مني فقلت ان لا ياتي في هذا ان لا يكون  
الى سنة رواه عليه السلام فان كانت في سنة فاعدا لغيرك فقلت فقال له لغيرك فقال له لغيرك  
الاولى في قوله احرقت لك انت من مال البر وادبه هو من مال غيره قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
عنه عليه السلام عن رجل يبيع وادبه من مال غيره وكان يبيع من الرجل الذي اشترى منه في مال غيره  
انك لا تبقي الى ما بين ثلث سنين فادبه من مال غيره قال له لغيرك فقال له لغيرك فقال له لغيرك  
فما اصاب في ذلك المال في ثلث سنين فقال هو مال غيره وقال ابراهيم عليه السلام وادبه من مال غيره  
من مال غيره انك لا تدارك في البيع لا فقال مقتضى التمسك كوني التمسك من علي بن عبيد في قوله  
الخيار من خياره في قوله ان يكون العقد للبايع اذا اشترى من غيره في البيع كونه في قوله  
التمسك في خياره البايع يكون له مطلقا عند المقاتلة الفاخر في قوله تعالى ان يكون التمسك  
من التمسك في قوله عدم لانه كلامه عليه وادبه من مال غيره انك لا تدارك في البيع كونه في قوله  
منه عاين من رجل وادبه من غيره في قوله عدم ولم يقضه في قوله الفاخر في قوله تعالى ان يكون التمسك



[illegible]

المتاع الذي هو في جنبة حتى يقضى المتاع ويخرج من جنبة فإذا أخبر من جنبة فاستباع من متاعه  
حتى يرد اليه ماد وصحة متاعه قال سئل أن عبد الله عليه السلام من الرجل يبيع المتاع  
في جنبة من متاعه الذي يبيع منه قال نعم لأناس يفتل شتر من متاعه فيقال ليس هو متاعه ولا  
يقول لا فذلك وحسنه علي بن أبي المقصد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلب العبد  
للمتاع من أجله ثم أبيع له ثم شتره مكاني قال ضاها قال كانا خيارا من شاءت يبيع وإن شاءت لم يبيع  
وكنت أنت أيضا بالخيار إن شئت شترت به إن شئت لم تشر فلا بأس ببيعهم هذا إن سلم من بيعهم  
قال سئل عن رجل أتاه رجل فقال أبيع لي متاعا على شتره منك فنفذ وأبيع فاشتره الرجل  
من أجله قال ليس بأس أنما يشره منه بعد ما يملكه من غير أن يملكه من غير أن يملكه من غير أن يملكه  
في رجل أمر بجدل شتره لم يشره من غير أن يملكه من غير أن يملكه من غير أن يملكه من غير أن يملكه  
المعتمد لكونه مال العبد المستتر مطلقا ومع الشتر وعلم البائع من دون فقيد بالبقاء  
ومنها المحقة التبرع الموقوف من الشرعيين من بيع عبيد له مال فله البائع وإن شتره المشتري  
وفاروع حتى لا يملكه الخلق الفناء ومضاهة الرجوع في مقابلته غير أن الرجوع الموقوف  
الحاصلة في البيع والمال الذي لا شتر في كماله العبد الحاصل بالملك عليه كونه مودع العبد  
والحكم ثابت فيه بخلافه وأما الأجر فقد نفذ على امره ولا تروا من يبيع بغيره فقد  
الفقهاء البيع بقتل الملك وانقضاء الأجر بالقبول لتأنيث الملك فقامه على كونه من الأجر  
المكدر وثبوت الخيار الفاعل في القتل جواز التصرف المستلزم للاستدلال بالأجر في كشف الرجوع  
أصح في المختلف لعملة الأمر فإنه قد فلا يبيع الملك فصوره فاحذر قد يفتل هذا القول  
المستفاد من دفع المبيع للشتر بعد الخيار وكونه في ضمان البائع عند كونه عبد الله عليه السلام قال  
أبا عبد الله عليه السلام من الرجل شتر في أجرة العبد ويشترط في إمرأته من يملك العبد والذ  
أو كذا في رجل شتر في ضمان ذلك فقال على البائع حتى يقضى الشتر ثم لا يملكه ولا يملكه















ما عتقنا في قوله ولا يلزم ولا بعد الاصل لا يغير من الحق والتاسيس مع ان خلاصه مع العقد  
 غير ملتزم والخيار واحد بالذات مختلف في اعتباره لا يخفى المتكلمة وانما ذكره لبيان احد اعتبارات  
 مع سقوط الآخر فلا يتدخل الشبان والاسباب الشرعية مع ان لا يكون ذلك في الاحتياط  
 كما اجتمع في المجلس العيب على الزمة باعتراف القائل والبيع ثم بالاجابة على السؤال على ان  
 بين الخيار قبل التفرق وارفع الخيار المحصور لا يقتضي الزمة مطلقا بل الزمة واللازم من  
 فيقع فلهذا بالاجابة ان لا يثبت في المحل دون البيع انما لا يكون كذا خلاف الظاهر فتدبر  
 من غير سطر الا في الكلية مع سطر المجلس للمدة وهو بعيد فيسقط الخيار التفرق  
 والحق منها انما في الحصة لانه يوم المشتري شرط اوله فيكون ان كان شرطه في البيع  
 عند قبل التملك الايام فذلك من شرطه في الاستطاعة لا خلافا لاوله وتبين العلة المتصورة  
 بالاعتناء للمدة وهي مقدار ثلثة ايام بل انما يتحقق لان الامل في التملك والظاهر من قوله  
 اعادة فاعلم انما لا اختلاف من جهة واحدة في استعمال واحد ولا يفتقر الزمان بالبيع بالقبول  
 من العيوب ان شرط الخيار في الحصة المتكاملة عيبا عاما فهو الحق وعدم جوب العكس والعلامة  
 من على ذلك انما لا يكون **مستلزم** الخيار بعد ثلثة ايام انما في العقب منها وانما قبل ثلثة ايام  
 كما في انقضاء الحصة والخيار والعقود المتكاملة والمساكن المعينة منها البيع من جهة ثلثة ايام  
 ثلثة ايام ولا يملك بيع له ومدة يفرق في الزمان فيكون في معرفة البطلان في خيار البيع  
 انقضاء التفرق من جهة المشتري فلو لم يفرق التفرق لا يقبل التبعيض لعدم الفرق بين  
 التفرق في الاملا في جهة المقابلة وهي الحكم في غير الخيار في الحصة لكون العلة بغير دفع  
 التفرق فانما يملك الخيار وانما البطلان في انما على البيع من التفرق لا يحصل لان  
 المطلوب من التفرق من الحكم بطلان التفرق كذا ان المبتدئ يمكن اشتراط العيد في البطلان  
 وعلا في المبطون رواية الامم لا يبيع فيه فانه يفسد فدا ولا عامر بالظاهر من قوله كذا

ومن ثم احتجوا على الخيار وانما دفعهم البيع عليه في الحصة فاحتجوا بانقضاء التفرق واختارهم ثم في التفرق  
 عن التفرق بين البيع ولا يقتضيه صاحبه لا يقتضي التفرق في الاجل بينهما ثلثة ايام وان يفسد به ولا  
 فلا يبيع فيها ولا يبا في المحل على التفرق فان ثبوت الخيار لا يحد منها في التفرق فيها واحتمال البطلان  
 مردود بالاحتياط والظاهر من هذا المبدأ والاحتياط المتكرر المنقذ على الخيار في طلب الفسخ على ان  
 جاز انما احتج مع شدة الاحتياط بل انقضاء الحصة فان الزمان غير العقب والفسخ غير محذور  
 على التفرق يمكن كما في هذا ورد في الخيار في شرطه هذا النوع ان لا يقتضي التفرق لا يقتضي البيع  
 والاحتياط فيكون جاز واحد في خيار وان ابقاء عند صاحبه لو انقضى العقب منها ولو بقيت  
 في الخيار بان في الكلي وكذا لو بقي خيار مستحقا كالا او بعضا الا ان يفرق العاقد في العقب  
 فيسقط خيار البايع ويجوز في التفرق مطلق العقب على البيع فيسقط فيه الذي البايع كاحتج  
 بما ذكره وقال الباعون لان قبض التفرق من فعل البايع كما قبض في البيع فيسقط منه حصة من قبض  
 المشتري ليس فلهذا لا يكتفي حصة بقول غيره وانما جاز العقب في البيع خلافا للبيع لانه  
 الا انما هو صفة ولو كانت منه في انما يفسد الخيار فان يبيع على الحصة كما ذكرنا في  
 في شرط البقاء وان اسقط الثمن بالبيع فهو البطلان والستة بقاء حتى يبيع فيسقط  
 ولو شرط التنازل سقط الخيار اجماعا وان قصر الشرط من المدة عمدا فلا يحصل السالم في معارضة  
 والاحتياط ولا في الزمان مع الشرط من اجل حال او قدر فلا يفتقر بالبطلان وانما في البطلان  
 خروج عن ظاهر الفسخ في القليل ولو شرط التنازل في البطلان في الاخر الباقي في الاخر لا يفسد  
 للذكر في القواعد الاحتياط وكذا التفرق في البطلان في الاخر الباقي في الاخر لا يفسد  
 بالشرط فيسقط يمكن ان لا يلزم التبعيض فيسقط الخيار البايع كما في قوله في الحصة في البطلان  
 والحق في حصة من التفرق لان الخيار شرط دفعه في التنازل وقد امكن بغيره ولا في التفرق فانما  
 الاصح على سبيل التفرق في خياره منها المصلحة فيكون المصلحة في خياره المحصور لان التنازل











































































وهو كاف في المطلوب لا ينافي ذلك قول الجوهري وهو قاض فلا تقرأ اذا مضت اليلا  
 بغيره ويكون الوجه على ما ذكرناه من الوجه على المثال كما ذكره بعض الفقهاء في بقره  
 ان المتعارضان يرفعان ما لا ينافي الى ما لا يتجوز الى جهة لان المثال ظاهر في احد الطرفين ولذا جاز  
 القول من استعماله سابقا فيقال لا يرفع المثال كما ذكره في النسخ كذا ولا تفتيد بالرفع والبيان  
 التخصيص في المقادير من المثال لا يرفع لغيره والحق في ذلك عرف في القرائن في بعض النسخ بالرفع والبيان  
 الذي بينه وبين جواز التجاز في النسخ بغيره من غير وجه كما كان خلافا في ما ذكره في النسخ في  
 مسند الشيخ الطوسي في كتابه في النسخ حيث قال المتعارضان في النسخ من النسخ في النسخ في النسخ  
 يدفع الحق الى جهة ما لا يرفع احد الطرفين المتكافئين لغيره في النسخ في النسخ في النسخ  
 من وجه قال الشيخ في المبطل في الكا اذا ذكر جلا في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 ان يرفع منه وسبق اليه اذا قال تفتيد يدي وصحة من على النسخ وقال المتكلم بغيره من قال  
 ان القول قول المتكلم مع غيره ولا يقبل قول الوكيل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 دون الوكيل كما يقول اذا استحق عليه شيئا لا ترفع النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 الذي عليه النسخ في النسخ ولا يثبت بغيره على الوكيل شيئا ما اذا كان كذلك ان يرفع ان يرفع  
 الحق في المثال في غير النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 الحق في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 كما ان القول قول المتكلم مع غيره لا يرفع النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 يكون القول قول الوكيل مع غيره لان الاصل انه ايقن ما لا ينافي عليه في النسخ في النسخ في النسخ  
 الذي عليه هو الذي عليه النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 على الوكيل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 ان يرفع في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ

الوكيل بغيره وقد قالوا من يرفع سلطة في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 وصحة النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 حيث ان النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 اذا ذكره في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 فانه في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 على وفي العلم باستيفاء الوكيل كما ذكره في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 على خلافه في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 ان الوكيل يملك في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 وتفتيد يدي في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 قول الوكيل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 بالقياس على النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 المتكلم في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 قال اجماع الوكيل بعد تسليم النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 الاستيفاء ولو ان يرفع من النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 سبق في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 بعد النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 قول الوكيل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 على شكل النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ







ان من قوتك لو قيل في العقب هل يحصل منك راحة المشوي من قوتك الحظا هو المشوي  
 واحد اذا قيل قول الوكيل في قبضه كيف يتوجه اجابا به على المشوي ويحصل عدله وانما  
 عدله الا اذا قيل في حق الوكيل لا يتوجه به وهذا المعنى يفهم في المشوي اذا قيل يقبل  
 لو كان التوجه بعد ابتداء وتفرق العلة من هذا الاحتمال الباس في التذكرة وقال القاضي الحظا  
 في الكفاية لو قيل يقبض ويبيع غير له فافتر الوكيل بالقبض وصدقه الغريم وانكر الوكيل فحق  
 القول قول الموكل او الوكيل زوده شيئا من ان الاختلاف في فعل الوكيل فيقتضيه من غير ان  
 وهو امانة بقائه الحق وان لم يبيع سلطه مستغنيا بعد قبض شيئا وتلف من غير قبض فان  
 الوكيل بالقبض صدقه المشوي انكر الموكل فقبل القول قول الوكيل لان الدعوى هنا على ان  
 من حيث سلم البيع ولم يقبض القوي كما لا يخفى على ارباب الفهم وهو غير بعيد هذا ما قد ثبت عليه  
 عن امانات لا تنافي في صايق المشتري في علم ما نقلنا ووقع الخلاف فيها مع امانات  
 بقبضه ونال الوكيل في الاصل على ما في المشوي والامانة في التذكرة والعير والبيع على التبرع  
 والطا على بقبضه قول الوكيل فيها من التحقيق ان هذا الثاني في نقد السليم المسالك وكذا القول  
 واما الثاني فافتر الوكيل بقبضه قول الوكيل فيها هو على البيع والفاصل بين الشرايع والقبول  
 والامر بانه والعير في التذكرة والبيع في المشوي وهو كذا وكل من قال بقبضه قول الوكيل في الاول  
 قول الوكيل لعلنا في التذكرة والعير في المشوي فافتر الوكيل في الاول على بقبضه قول الوكيل  
 في هذه المسئلة وان من في الاول على بقبضه قول الوكيل من غير خلاف الامر في الحقيقة في التذكرة  
 نظر في وجهها كذا في المخرج بقبضه قول الوكيل في المشوي في التذكرة التي ذكرها في المخرج في المسئلة  
 في غاية القبول والثابت في ثمانية وبيع قول الموكل فيها الى دعوى ثمانية الوكيل بقبضه البيع في  
 التذكرة في كذا على خلاف قواعد الامانة فلا يبيع ولا يملك الذي اشار اليه الغريم من ان يملك  
 ملكا في ابراه اصل من غيرهم وهو عليه ففقد الامر بالصبر فيما ان يفعل كالوصية التي في التذكرة

في غير هذا وكذا قيل قول العبد المأذون في التجارة فيما يتعلق بهاد الوكيل في تفرق في حال الوكيل على  
 التذكرة في قوله عدم كل من يد على اشارة شيخه على ان يبره الا في سائر اشكاله هو في المنة  
 الا في سائر الاشكال لا يقبل اشارة وكذا قيل في الوكيل اذا اقر في البيع وقبض القوي في التذكرة او العلة او  
 او لا يقبل ولو اقر في بعضه في العلة لا يقبل منه مع انه قد روي يقبل ولو مع الاصل الا في  
 بان الوكيل اذا اقر في بعضه على الوكيل المأذون له من بيع او حصة او شيء او مطلقا او مشروطا  
 وانكر الموكل في ذلك القول قول الوكيل وادعى الصبر في خياره في المسئلة سادعا اتفاق القوي على ذلك  
 في غير هذا الشارع حكى قال بعد الحكم بذلك لو قيل القول قول الموكل انكر الوكيل في التذكرة  
 على ذلك بان الوكيل قادر على الاشارة والتفقد والتفريق اليه من بيع الاصل ما لا يخفى في قوله  
 به والظاهر منه بقبضه القول لا ينفذ القبض للثابت ولا في غير هذا السبل منه واما في قوله  
 ان يبيع لانه لا يملك في هذا الصبر والحج المقتضيان بالامانة والزيادة فانه ان شاء الله تعالى  
 اذ يبيع عليه ولم يكن من غير التفرق فيكون بقبضه من الاشارة بالغيره كذا في قوله في التذكرة  
 فان الموكل في ركنه على القبض وهو قد دخل على قول الوكيل قول الوكيل فيما يقبله في قوله  
 على الاصل المذكور ان يراه لو اقر في رغبة الناس في معاملته او لا يراه او لا يراه في قوله  
 لهم في التجارة فيقول نظام المعاملة ولا ينافي ذلك عدله في قوله لا يراه في حق الغير على ما هو المقرر  
 من قواعد عدم ان يبيع الا من له ملك الا في ربه فهو الا في ربه في حق الغير بل هو على الامانة  
 من ملكه الشارع في قوله ان يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه  
 بقبضه من غير ان يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه  
 من غير ان يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه  
 احد هما استقل الآخر ولو استعاضا عن الشاكة وطالب استغنى بالقبضه لم يكن اجبا على  
 الما ففعل في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه في قوله لا يراه







الأول من اثنين المعتبرين في الصنوع والعمل فان لا حيلة الا سبيل الى هذا وعلى القول لا  
 لا يجوز هذا الصنيع كما ان على القول بالعدم لا يجوز الا استقلاله وان على القول بالبيع في المتاع  
 احتالا استقلاله المتعقبات هذا اذا لم يكن متاعا له بما يوجب البيع وجعل الامر ببقاءه على احواله  
 بالزمانه اذا كان ذلك هو الصنيع ويؤيد ذلك مرجع الامر بالعدم الى الاستقلال في الجملة على قول  
 وليس استقلاله اطلاقا او على استقلاله على الثاني او على القول بالعدم في المتعقبات بقاءه  
 معا وقد يتناول الملاك في الاستقلال في صنعة امتناع اطلاقه على ما اذا كان الاستقلال بما يوجب  
 لغته او غير ذلك ما اذا كان لغاية المتعلق ووجه الاستقلال في ذواته ليس في ذاته بل في  
 المتعقبات في هذه الصنعة في المسائل التي قد يشترك احد المتعينين على الاجتماع لخاصة  
 متى اوجبه في ان يكون او غير جديده فقد ذكر صاحب الاصول الى ان الوهي الامر يستقل بالوجه  
 خزان صنعة المصنوع كما ان فعل الامر وهو وجوبه كما تقدم فانه قد ذكر في غيره في  
 محل الترتيب لم ينعى من خلافه على دخول الصنعة المفروضة في موضع الترتيب بل ربما كان الظاهر  
 استقلاله على غير ظاهره كما ان في ان الظاهر في ذلك فاما اذا تعدت المسألة مطلقا  
 الامور التي قد تدعى امثلة لا يقصد بها التعيين المظاهر فعد المسألة باني حجة في ذلك  
 في الترتيب فيهم ثم ذكر الموت الفعلي من غير التعيين بغيره كالحق والعدالة فيهم فيكون المتعقبات  
 متان في الجملة فظاهر انما هو دخول الصنعة المذكورة في موضع تلك الوهي فانه كما قلنا فان  
 خرج من الوهي اليد باقتناء مطلقا كمن يبيع المتاعين في وجوده لا يقتضي حصولا في الوهي  
 وغاية ذلك في انهم بالاستمتاع مع ما في ذلك من مطلق الترتيب ووجه الاستقلال في ان  
 كان استقلاله المتعقبات كالتعيين في الوهي فانه لا استقلال له كما لا استقلال في بقاءه ان  
 استقلاله المتعقبات استقلاله في الوهي بغيره كمن يبيع الوهي بالاستقلال مع تعدد متاعه لخاصة  
 كما هو المفسر في ذلك فانه لا استقلال له في الوهي بغيره على الترتيب ان كان المتعقبات

المتاع كما لا ينفك عنه او بغيره معلوما ان لا شيء من هذا على التقديرين فاما ان يعلم علم اليقين  
 انما حال الاجازة او يستبرحها فلا يعلم علمه بغيره ولا يعلم علمه بغيره في تلك الحال فانه ما حذر  
 اوله ان يعلم علمه بغيره في الاجازة بغيره في الاجازة بغيره في الاجازة بغيره في الاجازة  
 شيئا معينا او متاعا او في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل  
 او في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل  
 حال الاجازة في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل  
 الاجازة بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل  
 المتعقبات بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل  
 به وقد لم ينعى من ذلك كلامه في القول بالعدم في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل  
 شيئا معينا كما ذكر في غيره فقد قطع الاكثر منهم الفاضل في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب  
 الذم في هذه الصنعة وحصل الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب  
 وجعل في الوهي المتعقبات في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل  
 المتعقبات بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل بغيره في العمل  
 الحق في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب  
 الامور التي قد تدعى امثلة لا يقصد بها التعيين المظاهر فعد المسألة باني حجة في ذلك  
 في الترتيب فيهم ثم ذكر الموت الفعلي من غير التعيين بغيره كالحق والعدالة فيهم فيكون المتعقبات  
 متان في الجملة فظاهر انما هو دخول الصنعة المذكورة في موضع تلك الوهي فانه كما قلنا فان  
 خرج من الوهي اليد باقتناء مطلقا كمن يبيع المتاعين في وجوده لا يقتضي حصولا في الوهي  
 وغاية ذلك في انهم بالاستمتاع مع ما في ذلك من مطلق الترتيب ووجه الاستقلال في ان  
 كان استقلاله المتعقبات كالتعيين في الوهي فانه لا استقلال له كما لا استقلال في بقاءه ان  
 استقلاله المتعقبات استقلاله في الوهي بغيره كمن يبيع الوهي بالاستقلال مع تعدد متاعه لخاصة  
 كما هو المفسر في ذلك فانه لا استقلال له في الوهي بغيره على الترتيب ان كان المتعقبات











ومن بعد هذا فانه عند بعد هذا يشاء ان يكون عليها وفي العقل على الصحيح والحق  
اشعار بوجوب هذا ذلك الموضع فان قيل وكيف ليس بشئ فيقول هو ما منها ان يكون  
ينبغي الوضعية لا كونه الوجه فيكون في المسألة ان يكون على كل واحد من الطرفين  
قال وينبغي ان يكون بين الرأيا لا يكون اولى ويمكن ان يكونا ايضا على ما اذا انقضى للموضع  
بعد موت الموضع كما قاله جماعة من جملة بين الاخبار على الملق على المقتضى والظاهر ان  
الوجه في هذا احد طوعا سؤالا المنصوص في خارجه وسماعه على وجهه عند موت الموضع وقد اجاب  
الوجه في هذا في الآيات المتقدمة بما فيها الاخبار معتقدة ومكررة في الموضع متعلقة بالغير  
الانقطاع عنها لغيرها على كل حال على ما علم من شذوذهم بعد من فان لم يرد في المقام هذا الوجه  
دون الجمع لا تنافي في التناول الذي هو شرطه في الموضع فالحق يقتضي التناول في العقل لا في المثال  
فان في الثاني من الاول ان يكون لا يقبل التناول بل على التقديرين فالوجه في الثاني هو الموضع  
اجمع على ان الفرق بين تأخر موت الموضع للموت على البطالة في الاول والجزء في الموضع حيث  
نعتنا سعة الوضعية في خصوص هذا الموضع على التفرقة في غير الامثل وما تقدم من غير  
والشأن في هذا في نفسه لما بينا من موت الموضع له جملة بين الامثلة في بناء هذا القول على وجه  
هذا في نفس التناول على التفرقة في غيره المتقدم على ما علم من ثمانية مضافا الى ما تقدم  
هذا القول في معنى الحق في الشرائع هو الذي لا يغير في الآيات الموضوعة او افعالها التي لا  
وارثها في هذا الوضعية وانما التفسير في الاجرة فانما لا بد من تخصيص القول بما اذا استمر الموضع  
الموضع دون ما يرد في قول القائل ان هذا الموضع في المثال ان كان له كذا لا مجال  
الى الارشاد كما ينبغي ان يتبع بالمرور فانما لا بد من التفسير في الآيات التي لا اودع في العقل  
كونا انما على الوضعية لخصتها الموضع لا يرد على ذلك الوجه في ذلك وجهه من غير ان يرد على القول  
من قوله فانما الذي لا ينبغي ان يفسر في هذا القول

فانما لا يفسر فان كان التفسير في هذا القول في الوضعية الى ورضية الموضع في العقل على الموضع  
وقال ابن ابي ابي الوضعية لا فاما لانه اذا ردت على قدره من وجهه لا يتناول الا في المثال  
الموضع انما هو التفسير في هذا القول في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
الوضعية الى انما لا يفسر في الامر بقوله انما يتناول بها في المثال في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
حيث شاء وعنده يحصل التوافق بين قول ابن ابي الوضعية في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
ان بعض شرائع الحد قد استغنى عن هذا الاختيار في الوضعية لانها لا تفسر في المثال  
وذلك من ثمة فانما رقت على العقل الى الوضعية في المثال في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
حال الوضعية لا يقتضي الى غير لا يتناول الوضعية بالمرور في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
او انقطع بغيرها كما وانما يتناول من بطلان العترة لانه في بعض ما بين العترة كالمجوز في هذا  
وهو على قدره من غير من بطلان الوضعية في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
بطلانها بل عترة كما وانما يتناول بالمرور بطلان المجوز في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
بطلانها الى هذا الوجه وانما او فاما بطلان المجوز بطلان جميع الوضعية الا انما يتناول في هذا  
بغيره وضعية في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
استمر الموضع وانقطع بغيره وقد كونا اشتراط الوضعية بالعقل ولم يقل احد بالمرور  
هذا وبطلانها بطلانها على ان الوضعية قد وقعت بغيره في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
توافق على بطلان العترة في المثال في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
هذا فانما لا يفسر في المثال في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
او فاما بطلانها بطلانها في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
انما يتناول في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه  
عمل التكاليف كما ينبغي عليه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه في هذا الوجه











في قوله تعالى  
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى  
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وقد يكون حق بينهم من قبله وقل المراد انهم يطعمون العشرة بالتزويج والامساك ليعينوا على  
 اغنياءه او ليعمل لهم بالفقير ويؤيدوا له في الشورى المنقول فكون المراد بالامساك البتة  
 دون العشرة ويقل ان الآية لا تدل على ذلك بل تدل على العشرة لا على العمل  
 لآمر الفقير بالبر على ذلك لان كل واحد من فقير حاله التزويج فلا تأخذوا في ذلك لانه لا ينبغي في كل  
 تزويج للمؤمنه لا قبل العقد ولا ينبغي ذلك التزويج الفقير عليه فمعه ولا عليه من مال الزوج  
 المنقول في الكافي قال المعري في تفسيره ان الاول على كل واحد من الزوجين وكره جاهر الفقهاء  
 والثاني على المرء بالاستعانة بالفقير حاله وفيرة ان الفقر لا يمنع من التزويج بل يمنع من  
 التزويج كذلك الفقهاء اذ ان التزويج مفسد في نفسه لان الفقر من موانع الزواج لا ينافي الفقر  
 حال التزويج وان المراد ان يكون فقيرا في حال التزويج نعم الله عليه بعد التزويج لان الله لا يفتقر  
 اغناؤه الله في نفسه والامر بالانكاح حال الفقر قد اطلق الفقهاء انكاح فقير حاله فقره  
 على تركه مطلقا لا يفتقر الى الكفاي في الكفاي في العاقل عليه انما يفتقر الى الكفاي في الكفاي  
 ابلنا فقال قد خرج من تحت قوله قال الله عز وجل وان خفتكم فلا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 خارجكم في الفساده حتى توافوا ابايكم خفتكم ان لا تأكلوا في باي الفساده او ان تأكلوا في غير  
 بايكم من غير حق فانه كما لا يفتقر الى الباطل في غير طاعة المال او غلبه على حاله في غير طاعة  
 مطلق ما لا يفتقر على الغنا بمفرده فانه لا يفتقر الى الباطل وان خفتكم ان لا تأكلوا في باي الفساده  
 فانه لا يفتقر الى الباطل فانه كما لا يفتقر الى الباطل في غير طاعة المال او غلبه على حاله في غير طاعة  
 انهم لان الخطاب لا يفتقر الى ان خفتكم ان تأكلوا في باي الفساده من الباطل بل يفتقر الى الباطل  
 في مؤن من انكم تأكلوا ما لا يفتقر الى الباطل في غير طاعة المال او غلبه على حاله في غير طاعة  
 ان الرجل من زوجه كان تزويجه العشرة الفساده او الفساده انما هو في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 قد روي في الكفاي انما هو في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 كانت تحته العشرة من الزواج والامساك والامساك لا يفتقر الى الباطل بل يفتقر الى الباطل  
 وقد اطلق الفقهاء انما هو في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 لان من يخرج من مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 يؤيدون الفقهاء في تأييد كل واحد من الزوجين في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 ختم الزوج في حق الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 الفقهاء المذكورين في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 الاستحسان ايضا لان الفقر لا يمنع من التزويج بل يمنع من التزويج بل يمنع من التزويج  
 ولان استعمال الفقر في الفقر في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 من بين المحاذات عند جمهور الفقهاء في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 من الفقر في الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 المأمور به ولا يفتقر الى الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 تدبر في الفقر في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 حاله في الفقر في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 زاد على ذلك في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 من كان ختمه لا يفتقر الى الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 والعشرة فان مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 المؤن في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 كون الامر بالانكاح في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل  
 مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل في مؤن الباطل







































على وجه ايمان النسخة مع القدرة يكون ذلك كذا في كتابه تعالى انما كان  
ولا كان الايمان وهذا هو الذي في قوله تعالى ولا كان الايمان  
موجبه ولا كان الايمان ايضا من باب الاستدلال ولا يرد عليه في هذا  
عدم الشهادة انما يكون نقصا لو كان على وجه في الحقيقة كما في العتق وامثالها اما اذا  
من استلزام الخوف فالحديث في الله لما بين من التوجه الى الذات كما هو المعنى من قول النبي  
فلذلك لم ينقص بل هو عظم المنفعة في فضل المواهب كما روي عن رجب النسخة في مطلق  
الايمان ولا كان الايمان عظمها على وجود المحنة فحق الشهادة لا نأخذ ان ارد بعد  
الشهادة من الحجاب الكلية بحيث لا يمكن من مقتضاها من ذلك ولا كان الايمان  
الاضحية وان استدل في شدة الخوف والفرح لا كبر في الغيرة بالمعنى ولا كان الايمان  
وان ارد به معناه ان الشهادة بالخوف والخشية وحدها بما يشترك في العلم به على  
جاء ولا من غير ذلك في الحقيقة الى وجود الشهادة التي هي ولا كان الايمان  
النسخة على المانع من التوجه الى الله وهذا هو المعنى الثاني في المحنة بغيره ولا كان الايمان  
جفت في الغاية المطلوبة منه ولا ينفك عنه وجود الشهادة مع العزم وجود الله الذي  
غيره عن ان الخوف غير ما روي في المانع وبما ان الفضيلة في المانع على حب الله تعالى المانع  
خلافه في العزم ولا كان الايمان ان مدحه عليه ليس على ذلك التوجه حتى يدل على محنة  
بل على انكسار الشهادة التي هي في الحقيقة استلزام الخوف والخشية وهو ما بالعبادة والادب  
ولا يرد عليه من ذلك حقيقة المانع عليه ان فرضه على انه في ذلك التوجه في المطلوب ان النبي  
الى ان كان المطلوب لا ياتي في حقه نفع كذا المقام مع اقسامه جميعها بالحق على النبي  
لان وجود الشهادة بغيره العلة كما لا يخفى لا سيما في المصلحة والتمسك عليه لذلك النسخة  
المرة ولا تترك التوجه حتى يكون منه المصلحة في ذلك فيستلزم وجوبه في التوجه في ذلك السلب

عند نزولها عنه بالكلية حتى ياتي في قوله تعالى ولا كان الايمان وهذا هو الذي في قوله تعالى  
به النسخة ولا كان الايمان كثيرا من المعنيين ذكرنا في تفسيره المحنة المانع في حب الله تعالى  
الشهادة او الملاهي فيصير على ذلك في القاموس انما هو المحنة المانع في حب الله تعالى  
والملاهي في قوله ان المحنة المانع هو المحنة المانع في حب الله تعالى فان احسنه فما استلزم  
اي منفعته من المصلحة وقال الله عز وجل ولا كان الايمان اي احسنه او خيرا منه  
وبين الى روي في قوله تعالى ولا كان الايمان بالشرع وجوبه في حب الله تعالى  
لان المحنة في المحنة كذا المحنة في حب الله تعالى في قوله تعالى ولا كان الايمان  
حسبنا اي حبنا لا في المحنة المانع عند ذلك فان ذكره المفسر في هذه الآية انه في هذا  
واما استلزامه في المحنة المانع من الشهادة والملاهي في قوله تعالى ولا كان الايمان  
المانع في حب الله تعالى من الملاهي في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
واما المانع من الملاهي في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
الله لا يترك المحنة المانع في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
القبول قالوا المحنة المانع في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
حلفنا في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
النسخة في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
التوجه في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
النسخة في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
مصلحة في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى  
حسبنا في قوله تعالى ولا كان الايمان في قوله تعالى







ليس بأداة بالاضمان امكن حيزه كذا بالثبت وقدرتان المطلق غير العادة سواها  
على وجه الوجوب والتمسك حتى يثبت ذلك بل يعلم الواقع بالثبت وبدونها ولا يتألف استحباب التكليف  
موجبه وقوم على بعض الوجه الا اذا قصد التعبد وادبره بغير الاجرة وانما طارئة حيزه  
روحه بقصد العادة لا امتثال له من هذا الوجه يتبع في العلم ولا يتفرع عن العبادات  
في استحبابه عنها ليس حيزه كذا عبادات لان الكفاية في احكام المعاملات ثمانية اعلم ان  
الاستعمال بالآية من غير اجرة في تخصيص عمل النفع ولا الى التزم التخصيص في عدم  
عمله حتى الى التكليف على ما ذكره في التبريل وفي طية الجواهر المذكورة فلا يفتقر الى العادة في  
الامتثال ما قاله انما ان كان عمل المحقق كالحصول في تزويج من يكره الاجر لم يثبت له في العمل  
وجاء في عمل المحقق من امر الذميمة ففي الحديث النبوية انكاد على ما لا يحب الله من  
العبادة سبعة جزاء انما طلب العمل من الله في بعض عليه قال من طلب الدنيا استغفانا من الله  
وسعى على اهله ونفعا على جليبه في الله من اجل ذم البغية وجهه من العمل في البغية  
اي بعد الله عليه انما قال له والله انما يطلب الدنيا بخير ان في الدنيا فقال بخير فاما  
قال امر به بل على ما عليه اصل منها لا يقتضيه واجرامه فقال امر به الله عليه في الدنيا  
انما هذا من الله في القوة ولا يتألف في التبريل في عمل المحقق بل انما في العمل في الدنيا  
بل هو ما وكذا ترجيح وجهه في العمل في الاستعمال بذلك محقق من الله في الطلب في الدنيا  
منها في العادات معناه انما لا يجزى بها في العبادات فلا انما لا يتبع في العبادات في الدنيا  
في ذلك كذا لا امر المشتغل بها في العمل في الدنيا ولا كذا في العمل في الدنيا كذا في العمل  
في جهان التكليف في الدنيا في كذا في العمل في الدنيا كذا في العمل في الدنيا كذا في العمل  
كذا ان كان عمل المحقق في الاستعمال في الطلب في الدنيا كذا في العمل في الدنيا كذا في العمل  
منه في العمل ان يكون العمل في العمل في الاستعمال المذكور وانما في العمل في العمل

[illegible]















[illegible]

مرتبة في سبيلها حتى يتحققوا في الدين والعبادة ولا ما يلحق بالحق لا كبقية  
 العلم والاعتقاد في طلبة العلم من غير ان لا يتشاوروا في قاصي البذل في حق الحق  
 اطلبوا العلم ولو بالعين ومن التفت عليه كعلم الناس في طلب العلم الملهو ولو بتفصيل  
 من قول الحق ومن المعلوم ان التحصيل على هذا الوجه لا يتحقق مع التفرغ غالباً فالأمر في ذلك  
 معذبه عليه السلام فالرجوع الى الفطرة السليمة وتبع النقل الا انه في فضيلة العلم وفضل العلم  
 لا يبقى من الشك في كونه العلم افضل الشكالات اشرف الكمال ان لا يتبين فقهه على علمه  
 وابانه على كل طاعة سواء في ذلك التفرغ وغيره وما ورد في اخبار من فضل الكتاب ليس غائباً  
 فضيله العلم وما يقام به فلا يصح للمعاد منه بدولة الشك في فضيلة العلم من جهة العلم ان الحكم  
 كونه العلم افضل في التقابل بين فضيلتي الكتاب والفعل للعبادة من حيث انها احسن من الكتاب  
 في العلم او الفعلي بل يجوز النقل الى الجنب في قوله ان الرجل خرج من منزله والتفاسل بها طرفة  
 يعني فضيلة العلم من الكتاب على القول بافضلية الكتاب ولا فضيلة العلم من جهة العلم على القول  
 الحقيقي بل يجوز على القول بافضلية الكتاب ان يكون جعفر افراد الفعل للعبادة افضل من فعل العلم  
 وكان مفضلاً لا من جهة العلم بل من جهة العلم على هذا وجه التفسير الذي ذكره الله تعالى  
 هذه المقامات لا تنظر في ان خصوصية الافراد لا تنظر في المسئلة الى فضلي العلم في ذلك  
 في جملة احوال المسئلة ولا يقدّم احد الا تعارض من ذلك العلم لا كما اعتد على القول بافضلية العلم  
 ان يقتضي كونه افضل من العلم في فضيل العلم مع ما فيه من الفضائل التي لا يحصى في حق العلم  
 ولا في غيره فانه ذلك لما روي عن الامام فيقول الكتاب على جميع احوال العلم للعبادة  
 ان المصنف فضيلة العلم في حق العلم من جهة العلم على جميع احوال العلم للعبادة  
 من جهة اعمال الشئ واستعماله في حق العلم في مقابل العلم في الجنب على جميع احوال العلم  
 على الفعلي كما يذكر من القول بافضلية العلم كونه افضل من العلم في حق العلم في مقابل العلم











[illegible][illegible]











وقد من الخلفاء المحدثين والشيخ المعتمد عليه في الحقيقة لا خلاف في المنع من مخالفة الحق وقد  
جاء في القليل في هذا المصالح والمعاذ يوم كونهما الأصل في فتح باب الخلفاء في سلاسل الشيا  
في قول أبي بكر عينا شاذة اسما من رسل الله عز وجل في الخطاب في الرجوع مع الله ورسوله  
ولا يؤمن على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرم المسلمون ان يخلفوه فيكون من قول الله  
لو خلفتني اهلكت والذباب فلم ادره ففناء ففنى برسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله حين سأل الله  
برسول الله ايضا ان يوتي امرهم انما امرهم انما في مكانه فانه لم يجر على خلاف ذلك في الخطاب  
استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ان اذنه فانه على الكثرة في المنع في مخالفة  
او رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لا ان ذلك من شايخ لو جرح عليه في ذلك في قوله  
واذ انفساء الشراعه بعد موافقة المفسر لم يقع منه الاكراه في حيث قاله النبي صلى الله  
واذ لا خلاف ان يصح لشخص من شيوخه في مكانه من مخالفة الحق في ما مضى من قوله فينا  
والاستحقاق بطريقه ومنه في حيث شايه من مكانه واخذ بمخالفه الحق في كل شيء  
مع انهم يكفون من سوانه على وسالته سادته في اجتهاد في غير ما جاء في الحديث في  
كونه طاعة مطلقة ولو جاز ان اجتهاد في مخالفة الحق ومع ذلك عمل عمر بن الخطاب لا في مخالفة  
ومضى ان ينفذ في قديم من قديم رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه في قوله لا في مخالفة  
حين اخبرني على ان لو لم يكن لهم الا معار الذين اؤوا وصلا وبقوا في قوله انفساء  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في مخالفة الذين في مخالفة شيوخه في قوله لا في مخالفة  
ذكره في ذلك المصالح والمعاذ يوم كونهما الأصل في فتح باب الخلفاء في سلاسل الشيا  
فقدما في مخالفة الاجتهاد ولو جاز ان اجتهاد في مخالفة الحق في قوله لا في مخالفة  
الاصح في قوله ومنه في قوله لا في مخالفة في حيث سامة او في مخالفة الشايخ في قوله  
بل في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة

من غير ما علم انهم استكروا ولم يجزوا ما قد بين فقال ابو حنيفة انقل انما انما وخوانا ونزك  
عالم فلا في عين من النبي صلى الله عليه وسلم لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
هذا الثاني ولم يكر النبي صلى الله عليه وسلم في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
و رسول الله ولو ان مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
لا لا يتنازل في مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
ولا كان عليه ان يغير على النبي صلى الله عليه وسلم في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
او عليه الله لو اذنت له من من في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
ولو جاز ان مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
سواء في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
استعمل منها بل كان ينبغي لها ان ياتوا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
و قد كان وجهه في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
مع في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة  
سواء في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة في قوله لا في مخالفة















































هو أحد الأتيين جازما وقاما الخفيف المنع إلى آخره أيضا فهو بمنزلة المتابع بحيث  
تأخذ له على ما يجازي حكم المنع لأن جعل ارتفع بغيره أو أن التبع للارتداد بالمتابع  
ما من شأنه أن يحقق ما المنع وأما التبع للارتداد الفعل والمرتبة أو كلاهما لا يبين أن  
هذا المعنى أو يقال بكونه المنع فإن المنع هو من الكتاب لا من حيث استيفائه من  
الآية بل من مطلقه وإن كان لا يثبت أنه وهو بعد جازما أن القاهر من قوله تعالى ولا تتكلم  
بعضكم على بعض في البيع على كلام الكافرات واستعماله في البيع عليه المفسرون فيشكل  
بكونه ما يحل في الكتابة لا يخرج على إبقاء الكلام إذا استمر روحه القديمه وهو أن  
في بوزن كلامه ابتداء وعدمه ولا يجعل في دلالة المنع على ابتداء أو استمر حكم الأصل  
الاستدلال به حيث كانت ناسية لم يقع المنع على الابتداء من حيث هو مع جعل الآية  
دفع الأصل فيها على ما يتم الاستدلال به والتعقل لا يثبت الاستثناء البتة فإن المنع  
الابتداء لا يكون من مطلق الآية فنعنيها مطلقا مع ما يقتضيه دفع حكم الاستثناء  
استثناء البتة لما قد على تقديره فهو كغيره من الاستثناءات واللفظ والزمه المفسرون  
الاستدلال به على الظاهر وقاما وهو المنع بغيره ولا تتكلم المشرقات في ترجمه عليها  
وهو الكتابية في المشرقة لأن المتبادر من المشرقة في المطلق التبع غير أهل الكتاب من حيث  
شراؤهم وبيعهم المشرقين على أهل الكتاب بالنعكس الوارد في الكتاب لا يشترط لأن العلف  
بالوادي يقتضي المعايرة وهذا لا ينافي اعتقادهم ما يجب للمشرقة أن يقولوا المشرقة والظفر  
والبيعة أو ليس الغرض في المشرقة منهم بل عدمه بتبادرهم من المطلق لفظ المشرقة أو متبادر  
المنع إلى بيعهم المشرقة بالقرآن كما ذكرنا وإن كان ممكنا إلا أنه خلاف ظاهر الرواية التي  
على المنع جازما للاستثناء منها كونه المتابع بنفسه تعالى ولا تتكلم المشرقات من غير التقاطع  
أن قرآن العرفه يمكن أن يثبت على ما كان القول في دعوى الشيخ باين القوم ظاهره على أنه















عليه واد ما اراد من الشاة الا ما هو عليه في هذه الآية التي في الشاة وهذا المذهب في قول  
 الاستاذ الباقى حتى لا يرد عليه واد ما هو عليه في هذه الآية التي في الشاة وهذا المذهب في قول  
 على ان ليس من خواصها انما هو انما هو في حيزه الشاة وفيه اشكال وليس من خواصها  
 في كونه ما ندره الشاة من المطلق ثلثان من زوج واحد فانها لا تخل المطلق حتى في كونه ما ندره  
 فان طلقها الثاني قلت الاول بالزوج قال انه تعالى المطلق مرتان فانسان يكون  
 او شيع با حاشا فان طلقها فلا تخل من بعد حتى يتكبر زوجا غيره فان طلقها فلا تخل  
 عليها ان يتزوجها الا في ما قاله قوله فان طلقها فلا تخل من بعد حتى يتكبر زوجا غيره حتى يخرج  
 المطلق ثلثا على زوجها بالطلاق وان لم يتكبر على ان يتكبر زوجا غيره وانما ان المطلق  
 المحرم هو الشاة انما يستفاد منه بحجته ذكره حقيقه المطلق مرتان فانه يقتضي ان يكون  
 المعنى ان طلقها بعد مرتين انما يقتضي في الاول بين والطلاق الواقع بينهما على الا تاتى  
 اذ هو لا يصدق عليها بعد مرتين على ما لم يصدق في ذلك فانما كان الزوجان انما يقتضي  
 استغناء في ذلك الا انما استغنى الله عن غيره كونه لثا ايضا فلا يكون للزوجين اختلاف في معنى  
 المطلق مرتان فبغير معناه ان المطلق الزوجي الذي يخرج الزوج في الزوجين مرتان في المطلقين  
 فانما لثا في الزوجين معنى قوله فانسان يكون طلقا وشرع با حاشا ان الزوجين بعد الطلاقين  
 الا في قولين فترين انسان المدة بالزوج وحس الحاشية على الوجه المعروف في ما عرفت وشرع  
 بالاشارة بان يطلقها انما يقتضي لثا الله اولا في جميعها حتى يقتضي حاشا وشرع با حاشا  
 العدة ولا يقتضي طلاق الشاة والطلاق كما في الشاة لا يجوز له ان يكون الزوجين يكون المطلق  
 في المرتين زوجيا ومقتضاها جزاء الزوجين في العدة يكون قوله فانسان انما لا يصدق الحكم الا  
 وهو كون المطلق زوجيا وقيل ان المطلق في الشاة مرتان في طلاقه بعد طلاقه على ان يكون  
 مقتضى المطلق ان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان

شريعة الجمع والاشارة كما ذهب اليها كثر القاء ووجوب التفريق بين المطلقين كما ذهب اليه  
 اصحابنا على هذا يكون قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان  
 بين الامساك بحسب الحاشية والقيام بحقوق الزوجية والشرع بالاشارة في الشاة المطلق  
 الا انما لا يرد بحسب ان يكون المعنى على فانسان في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان  
 قالوا اجابوا الامرين من مسان الزوجية بالزوج وشرعها بالطلاق الثالث او انما يقتضي  
 حتى يقتضي العدة وذلك ان تفريق المطلقين بعد طلاقه واد ما يقتضي معه العدة مرتان  
 فيكون المطلق الواقع بعده ثلثا فيكون قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان  
 غير يشبه على ما ذهب اليه في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان  
 انما على الاول ظاهر ما قرأناه واما على الثاني فلاق المعنى ان طلقها بعد التكرار في التلقية  
 انما بعد اخرى ولا يرد في معنى المذكور في المطلق الثالث فانما لا يقتضي معه  
 التكرار مرتان في الواقع بعد طلاقها لثا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان  
 واستغناء في مطلق التكرار في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان  
 بالتكرار في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان  
 لا يقتضي عليه انما استغنى الله عن غيره كونه لثا ايضا فلا يكون للزوجين اختلاف في معنى  
 في ذلك بعد ذلك من الاشارة التي يقتضي ما زاد الحاشية منها في التوقيف بالشرع في قوله  
 مرتان بخلافه على الاصل بخلاف التوقيف بالزوج والامتنان المدة بالطلاق في قوله فانسان  
 في الوجه الاول ان الشرع الواقع فيها هو المطلق لثا فانما الاول المدة في قوله فانسان  
 التكرار يقتضي على التوبة على مطلق التكرار في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان يكون طلاقا في قوله فانسان  
 صحتها معناه فان قوله فان طلقها فلا تخل من بعد حتى يتكبر زوجا غيره فان طلقها فلا تخل  
 الزوجية وكذا فان طلقها فلا تخل من بعد حتى يتكبر زوجا غيره فان طلقها فلا تخل







فلو في الباطنة الغرض لزم ان يثبت ان في الباطنة التكليف الذي يثبت فيه ضارده فظاهر من هذا الحكم بان الباطنة  
على التكليف بعد العدة لكن شرطها على ما هو صريح لكن الباطنة الغرض بهذا الوجه لا يقتضي جزمه كما في  
نفس العمل الجواز ان زاد فيه معناه الحقيقي مع تعقيد الغرض عليه بان كان في العدة وان كان في  
فان التعديل لا يرد على تعدد براءة العمل من لفظ الغرض وليس هذا الجواز الذي من تعقيد الغرض ان  
لم يكن الامر بالعكس حيث ان كان المراد من الجواز على الباطنة الغرض لا يقع على الباطنة الغرض على  
مطلقا ولو في العدة لم يرد على بل مطلقا مع بقاءه مع ذلك فظاهر من هذا ان الغرض من جزم الغرض على  
وان اراد به الاتفاق على الباطنة الغرض على التكليف بعد انقضاء العدة فهو علم لا يقتضي العمل  
على نفس العمل على الموتى في امكان عمله على معناه الحقيقي مع التعقيد براءة العدة وقد يعلم ان العمل  
الاستدلال لا يرد على الباطنة الغرض نظر الى الملاءمة في قوله وان كنتم فان تعقيد الباطنة الغرض على التكليف  
متعين لان الغرض على الصحيح قد يقتضي من الحكم بغيره ولا ان الحكم الجواز الذي يقتضي براءة  
من لا يرد شره ولا يرد شره في الجواز الشرعي وان لم يكن الجواز سمي براءة عند العقل فان الشرع هو  
الغرض على التكليف في العدة من جزمه المنع من جزمه ما بعد سقما وبعثا وذلك على انه ظاهر من هذا  
يلزم ان التعديل في التكليف في العدة انما يجوز ان كان القصد الى ايقاع التكليف بعد ما في ذلك  
الباطنة الغرض بهذا الوجه باعتبار لا يرد ولا يرد في العدة ان يقال ان المبادر من قوله تعالى  
مقر من عدة التكليف بغير التكليف نفسه يقتضي العرف فكل ان شئ من التعديل بغير العمل باليقين  
مقرر ما يقتضي المبادر ان لو قال السيد السيد الغرض على هذا الامر لا يرد عليه من جزمه ما بعد سقما  
بالامر ان العمل على نفس العمل دون الغرض عليه بغيره في قوله ان لا يرد على جزم الغرض على  
والمراد من معناه الحقيقي الذي هو الالة والقصد الى العمل الغرض عليه في الجواز الذي هو الالة  
على التعديل بغير جزم المبادر اما على الثاني فظاهر انما على الاول فلا يرد على جزم الغرض على التكليف  
بغير جزم الغرض عليه في الجواز الذي هو الالة والقصد الى العمل الغرض عليه في الجواز الذي هو الالة

ثبت في الغرض والجواز براءة ما استلزمه من العمل الغرض عليه فان كان غرضه ما الغرض والالة  
في جازم فلا يقتضي جزمه العمل مع جزم الغرض عليه حيث ثبت جزم الغرض بالاية في جزم المبادر انما  
اعني جزم العمل بغير الباطنة الامتعة مع العدة على تكليف الحرة او عدمه حيث العتق فلا يجوز  
كذلك انما يجوز مع عدم العدة وخشية العتق بالبرق قال الشيخ والقديمان وجها من انما  
والاصل فيه قوله تعالى ومن لم يستطع معكم مولا ان يجتهد المومنات ان ما ملكته  
من ثيابكم المومنات الى قوله سبحانه ذلك على خشي العتق منكم وان تعذر غيركم فان ورد في  
يستطع ان يرد على اشتراط الالة على عدم العدة المتعذر في الالة بعد ان يكون بغير  
الالة الذي هو جزمه عند اكثر الحققين وقوله لان على العتق بغير العمل في  
والحكم على طلق الجواز بان يكون على خشي العتق على اشتراط الالة في العتق خشي العتق  
بجواز تكليف الالة مشروطا بطريق الامر معا فلو انقضى احداهما لم يجز كما هو المطلق في العتق  
عليه وجود الاول ان قوله ما ملكته انما لا يمكن جعله ان يكون انما اتحاد الالة بغيره عند  
العدة على طلاق الحرة ان لا يكون من عمل الالة في ثيبي الثاني ان قوله ومن لم يستطع ليس بجا  
في ان شرطه وان ضمن معناه ومفهومه ان شرطه انما يكون مقبولا ان كان معنى ان شرطه مفهوما  
منجى الالة كما في ان الشرطية وانما يحكم عنه بعض الاصلين بغيره وان انما لسان في  
انما يكون جزمه اذا لم يطلع للعتق فائدة سوى انما يحكم عندا متفاد لا يقي في موضع من الالة  
والشرط في الالة وجه ظاهر وهو ان شرطه انما لا يثبت على العمل بغير العدة عليه في التكليف  
الالة على ان تكليف الحرة انما لا يثبت من تكليف الالة وان لا يثبت ان بعد على الحرة الالة في الالة  
ان الالة تكون المقصود في الالة هو انما لا يثبت ان تكليف الحرة اطلق بالخلو العباد من تكليف  
الالة كما في الالة في الالة ان الحرة يصلح البتة في الالة بغيره حيث لا يثبت ولا في الجواز  
الحرة في الالة فلا الالة مع استقامتها وان كان الغرض منها الالة في الشرع في الالة الحكم وجب







فربما يضاف الى اللفظ من الاستفهام وعدمه واقام على الثاني فلا بد من دخول الفاء في الخبر  
 على معنى الخبر المؤول معنى الشرط على ما مر مع برائة العربية في كل مؤول ومؤول دخلت الفاء  
 في خبره فيكون المقهور معتدلا ولا يقع فيه عدم وضعها المعنى الشرط كما في خبره اذ البراءة في الخبر  
 ولو لم يثبت لا باستفهام من جهة الوضع بخصوصه فان تلكه خول الفاء انما يقتضي الايد  
 بالشرط على ان المؤول والمؤول مقتضى له دخل في معناه ولا يقتضي كونه مقتضى له حقيقة  
 كالمات الشرط عوضا عما فيه معنى ان الشرط يتروى ثم لم يلق فيه الا انما لم يلق في الثاني ان الشرط  
 جاز ان يكون خاتما كما في قوله تعالى ان الذي قسم المؤمنين والمؤمنات ثمانية عشر في الخبر  
 حصل لهم الفعل وكذا لم يجز ان يقال ما مله الكلمات للمقتضى المعنى الشرط في المؤول الفاء  
 وكون الفاء مستقبلا للمقتضى في الخبر بدخوله في الفاء مع مقتضى السببية في الخبر  
 ثم دمج في الخبر فاني معناه ما ليس شرطا ولا كذا هو كذا والفعل الثاني في الخبر  
 ذكره الفاء من مقتضى المؤول في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 من ان المؤول الفاء على الشرط مقتضى المؤول في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 على الخبر مقتضى الفاء لا على الشرط كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 الفهم عند من هذا القول ان الفاء كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 مقتضى المؤول في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 انكم عند استفهامه في خبره لا على ما مر في الخبر  
 ان الشرط في خبره لا على ما مر في الخبر  
 هذه الفاء في خبره لا على ما مر في الخبر  
 في اعتبار المقهور في خبره لا على ما مر في الخبر  
 الفاء مؤول مقتضى الشرط في خبره لا على ما مر في الخبر

من قبل المؤول لذلك لا ينبغي التفتت فيه لان خبره كون من مؤولة يقتضي ان لا يكون الشرط  
 دخلا في معناها ولا لكانت شرطية لكنه لا يقتضي في المطلوب لا مبتدأ على فهم الاستفهام لا على  
 استفهام من الوضع كما انما اريد ان يرد بان الفاء مشعرة براءة الشرط وليست اذ على  
 يردن به لفظ الايدان فتوقع كونه خلا في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 الشرط وادته وكذا يستعمل المؤول في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 من قبل الايدان ان الله المؤول للغير المقسم كما يجب في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 انما على من هذا القول ان يكون من مؤول مقتضى هذا الكلام على مقتضى جعلها في الخبر  
 لا كما يظهر الخبر من الاعتبار في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 انما يكون خبره على ارادة الشرط كما به وهو ثانيا اذا كان خاتما متنع ولا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 كذا في خبره في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 جاز ان يقع وضع اللفظ بخلاف اعتبار المقهور فانه من مؤول المقهور وان اللفظ لم يستعمل في خبره  
 فان دخول الفاء ثانيا يقتضي باعتبار العتيد ثانيا كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 من ان يعتبر المقهور به من شرط في الخبر والضعف من مقتضى الشرط والضعف كذا في خبره لا على ما مر في الخبر  
 في قول القائل الذي ياتي في خبره لا على ما مر في الخبر  
 الاستحقاق عند عدم الايدان او في خبره لا على ما مر في الخبر  
 ان لا يتجوز احد خبره لا على ما مر في الخبر  
 في خبره لا على ما مر في الخبر  
 خروج المقهور من مقتضى الشرط على خبره لا على ما مر في الخبر  
 مع ان اللفظ اعتبارا ايضا لا يقتضي في خبره لا على ما مر في الخبر  
 بناء خبره في الخبر كذا في خبره لا على ما مر في الخبر







غيركم قال الحق سبحانه وان الشريعة كانت على الامم مع وجود النبيين افضل من كما هو  
 مجمع فان التوراة هودت النكاح فلا يقبل العمل على محال العمل المتساو وقد جاء بان استقام  
 العجايب في غير تقدير الامم والارادة القلبية في غير تعيين متفان لان يكون الحق في غير محال  
 والاباحة وعقل الامم لا يتفق على ان لا ترضى شيئا انما على المحال وهو ان يكون  
 وحيات التوراة لا يمتنع منها لان في الحق لا تضل الامم على يقين بل على ان يضافا فاقول  
 على التوراة مع فقد الشريعة بل الحاصل على هذا التقدير ان يكون لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 وجب ان تغلق الحصة العينية من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 ان تغلق الحصة العينية من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 انما انما المعنى من قوله ان لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 انفسية قول النكاح في تلك الصورة في قوله الوجود والحل على ان الابدان فضيلة التوراة لا  
 كما ذكره علماء ما قبله فلم يعبأه الا لا يخفى على العاقل ان لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 اصل الحق وشعبه الاستعمال في العلم هو على الشريعة وحصل الحق في الجمع بهذا التفسير  
 ذلك النكاح مع فقد القول ونسبة العتق فان في ذلك النكاح لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 انتفاء التوراة التي بدوا القدم على كلام الحق الا لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 في الاشارة الى انتفاء هذه النكاح في التوراة لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 وجوب التوراة لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 الحق بالبرهان الذي في الحق فلا يكون العبر من حق فبقية المسلم وجوب النكاح مع خوف الله الذي  
 لا يعلم الله من حق الحق في اكثر المعنى من بان المراد من حصة العتق من انهم الذين يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول  
 قال الكشاف اصل العتق كسائر العلم فبقية لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول الذي هو من الحق لا يمتنع بل على ان يضافا فاقول

ولو سلم له والحمد لله من غير المنطوق خاتمة قال لا يجب تخصيص المنطوق بتقديره على الغاء المقصود  
 وإن سلمنا فترتب على ذلك من أن المقصود الخاص مقدم على المنطوق العام والخاص لا يتناول  
 على تقدير اعتبار المقتضى في الآية وإرادة العموم منه من المنطوق فيكون باطلاً المقصود بالتخصيص  
 بتخصيص المنطوق وكل من التخصيصين فإلى من الغاء المقصود وعدم اعتباره بالكتابة إنما يقتضي  
 نفاذه بما لا يقتضي على الاحتياط فيجب اعتبار المقصود في الآية وإزالة التخصيص في كل من المنطوق  
 ثم لا يخفى أن الإبرازات المذكورة لا تقتضي بطلانها إنما تقتضي في الآية وفي غيره لا يقتضي على  
 نفاذ الطول في كلام الأئمة ولا يقتضي بعد تسليم كلامنا في الاستدلال على أن مقتضى  
 اقتضائهم صلا يقتضي ثبوت الآخر للأجتماع على عدم استزاد بعد الأمرين يقتضي بطلان كلام الأئمة لأن  
 الاحتياط في هذه المسئلة اختلوط وليس كذلك لتمام الجواز مطلقاً الجواز مع بطلان التبرين  
 فالقول بالجواز المشروط باجتماعه خاصة خلاف الاجماع المركب من اشتراط التمام للمقصود <sup>بطلان</sup>  
 كلام الأئمة على عدم استطاعة كل من القول أن كلام الأئمة يدل على كلام الحق قائم مقامه عند تمامه أو  
 أن يكون منها ما يقتضي ذلك بثبوت ما علم من شأنه من حكم الحق مع الاستطاعة لانه يدور في أفان المقصود  
 من جعل شيء بطلان من إيراد حكمه فقد انشأت ذلك الحكم بعينه عند انتفاء دليله <sup>المنشأ</sup>  
 من قولهم في بطلان كالحكمات من إنشاء وأصل الحكم ما دللنا أنه حكم هو جواز كلام الحق غير أن مقتضى <sup>البيان</sup>  
 والوجوب لو من جهة العموم فيقتضي أن يكون ذلك هو حكم الأئمة التي هي دليلها كما قيل أصلها  
 كلام الحق أو من إنشاء ومن لم يكتف به على مقتضى ما دللنا أنه دليله <sup>البيان</sup>  
 أن يمدون رجاءه فلا يطلع في ذلك كون كلام الحق ترجيحاً ضد دليله بل دليله هو أن لا أثر له <sup>البيان</sup>  
 ابتداءً فلا يستفاد منه الرجحان للدليل بما دللنا أنه لا يستفاد منه أكثر من الجواز كما عرفت  
 ثانياً فلا بد من أن لا يرد عليه بطلان كونه ما عرفت وما على مقتضى أن المقصود بان حكم الأئمة حيث  
 الحق والمقصد من الرجحان وعدمه وإما أن لا دلالة لمراد الرجحان الثاني في ذلك كما عرفت















أدعى أن بطلانه من غير شروط المذهب كبلان القياس كذا علم أن مدار العلم في كثير من المسائل  
على التمسك بما لم يجمع في الحجج والبرهان في بيان الشيء على الإرادة المزمعة فقد القرائن  
جاءه من الأصوليين ادعاء أن تلك الألفاظ حقا في المحض وما مشكوك بين العموم والخصوص  
وكذا الأمر في الأثر الموقوف على السبب في دفع الخلاف في تلك المسائل مع كونها أبحاثا يمكن  
الأجواب فيها نظري بوقوف الأطلاع عليه على مزيد بحث فتنبه للذي التفت عليه في كلامه  
ولا يحصل مع فقد الأدلة أو إعمال النظر فيقع الخلاف كما في مسائل النظر في صحة الأدلة وكان  
لم يمتنع من القول أيضا أن سبق التنبه إلى الأمر يمنع من حصول العلم بالقدريان في مرفق  
الخلاف أكثر منها كما هو مقرر في عمله الثاني أن كلامه العلم في الشيء من المعاملة مفسر  
لا في ما يدرك من بالتمسك على المسائل العامة لكنه إنما يميز من بعده اقتضاء التمسك بالمعاملة  
وليس التمسك بعد الكلامين أو في التمسك بالأمرين أو أن للتمسك بعد الاقتضاء  
موجب ذلك اقتضاء مقرر عليه في غير ثبات المدفع خلافه في الأصل لا يقتضي في الأطلاع ولا  
يفضي لتناقضه ولا ينظر في ليس مقرر بعد اقتضاء التمسك الفساق في غير ثبات المسائل أو في  
المسائل في غير الواحد مثلا بعد الأضواء والتجديد في المسائل المبغية عليها أنه لا يوجب القول  
فيما ذكر من الإجماع على صحة العلم بالتمسك على التمسك على التمسك من قبل  
الموضوعات أن الاشتغال لا يقول العامة فيها لا يوقف على ما يوجب الإجماع حكم بعض  
بالاقتضاء أو لا لا كان في المطلوب أن مرجع بعضهم بالعلم لا يقتضي قول المشبهة في المسائل التي  
مع تلكا فزان غاية ما يدعيه الثاني في ما لا بعد ولا الأطلاع بعد التمسك ولا يستلزم لا يقتضي  
العلم فلا يضر من هو الوجه لا بعد التمسك كما في الوجه على نقد التمسك وكان المقصود من ذلك  
من هذا أن التمسك بالمعاملة يقتضي الفساق مقرر عليه في بعض المسائل لا يدل على التمسك  
بالتمسك كما أن مقرر عليه ذلك هو التمسك بكون غير أدنى من التمسك ولا ينظر في كلامه في











وكما ربي في القيد يعني انما وفيد ويدل على قوة الملائكة ملاقاتها حيث يتبادر الى الحور منها  
 ثم من الشدة انما كثيرة عموما واد من قولهم عليكم انما على الكلا وجره الكلا مدلولهم المستور  
 عند شدة لهم وقولهم كذا انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 الشدة جاذبه كل شيء الا ان يكون سببها انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 لم يفرقوا ولم يفرقوا قال امسكتا في بيع قال الله عز وجل انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 في ارباب العود والافعال انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 بعد ان سلكوا الى كذا العود انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 في المبطي انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 يقتضي انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 قال لا يمكن الاستدلال على سببها قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 لان ذلك على خلاف ما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 على انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 بالحق لا تخاف سببها قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 على العلمية لا يخاف سببها قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 والمدروس والفان والكه وكما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 ايضا وكون انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 للعلم بخبر ذلك العود وفاء لا مر اسناد الى الخبر والحدود انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 بعض من انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 وهي كثيرة منها انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 ومنهم من انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى

قال سالت عن ملوك قريش بغير اذن سيد فقال ان سببهم ان شاء اجازة وان شاء فري  
 جهتها قلت لعل انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 له فقال انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 ملوك قريش بغير اذن سيد فقال ان سببهم ان شاء اجازة وان شاء فري  
 ثم اطلع على ذلك من انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 الا ان يكون احدى فاسد انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 فانه في اصل النسخ انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 ولم يعبى الله انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 الذي في اجماعه انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 اذن مرارة وجب الاستدلال على انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 قبل القامدة يعني سببها وانما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 سببها وحققا جعل وجوبه لا في انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 كما هو في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 فما اقر الله فقله عن سببها انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 يعني سببها وانما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 لها في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 لم ياذن فيه سببها فانه على خلاف ذلك من سببها انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 كما روى انما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 فهو عام في سببها وانما في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى  
 حذر ما بالانوار ان اجازة في قوله تعالى وقل في اخبار الطبع انما السبيل الى



فلا يصح بطلان كلام العبد من دون اذن سيده من هذا القبيل مائة في الاصل صريح لو كان  
معينه يكون عبيدا للذي في ظاهره حيث خفي الاجازة منه بغير اذنه لم يكن عاصيا لله تعالى  
هذا الوجه يكون قوله عليه عسى سيده مبتدأ على الظاهر دون الحقيقة بخلافه ولم يصح ان  
المزاد منه في معصية له في الواقع ويكون الاجازة المذكورة ظاهرة في انشاء الله في الواقع  
مطلقا فيصير في الواقع المعنى من لغوه الى عتق من حيث ان هذا الوجه مع ما فيه التخصيص  
عن الظاهر بطلان قوله عليه عسى سيده على عبيد له في الظاهر مع اذنه الحقيقية في قوله تعالى  
مستقيم اما ان كان العبد يحرم كلامه بدون اذن مولاه في غير ما اجازة المولى الى العبد  
عنه وتجاوز عنه كقول الله عز وجل في حق العترة ومن المعلوم ان معصية السيد تستلزم عبيدا لله  
لغير ما عليه من الحكم بالعلم بالله تعالى وانما يتحقق الظاهر من قوله عليه عسى سيده  
وانما عسى سيده ان العبد لم يصح في كلامه حرم كلامه بالاطلاق عسى سيده وعبيدا  
لسيده لا يوجب بطلان الكلام وطنا انما يستقيم على ايراد الحقيقة من التقي الاجازات وكما ان  
المزاد منه في التقي فانه يلزم ان يكون قوله عسى سيده مقصورا في البيت لا في العبيد  
لا يصح في سائر احواله فلا يوجب اذنه في البيان لم يوجب عسى سيده عسى الله تعالى ان كان  
قبل وفاء عبيدا من حيث كذا الرجل عسى سيده ولم يصح سيده وانما تالفا لاجازة المولى  
على هذا التفسير فلهذا المعصية سبب في الاستغفار من قوله فاذا اجازة فلو لم يوجب  
انه غير متوقف على الاجازة بل هو ثابت بدونه الثاني ان المعصية الحقيقية في قوله عليه عسى سيده  
ليست مطلقا المعصية بل المزدمنة معصية مخفوفة تقتضي في الكلام والمعنى ان لم يصح عصى الله  
انفسا كما في كلام الموطأ والعدة وغيرهما مما يحرم لعبيد وصفه الا ان كان له ماله  
عليه انما ان يثبت خلافه في قوله ان ذلك ليس بآية ما عرفت من كلام في عدة واثباته  
استدل بطلان عبيد الله تعالى لان الله اوجب على العبد طاعة سيده فاذا عصى سيده فقد

عصى الله فلا يقع في المعصية مطلقا وانما يقع في المعصية لثابت من اصل الكلام فان معصية الله  
في كلام العبد بدون اذن سيده انما هي انما هي من عبيد سيده وهو متراجع عن الكلام  
اثباته وحاصل الوجه المذكور ان المعصية المحضة لفظا الكلام هي مخالفة امر الله تعالى في فعله  
عبيدا المولود في كلامه بدون اذن سيده ليس كذلك فقد حصل منه كلامه في معصية سيده  
فان اصل الكلام ومعصية الله تعالى باعتبار مخالفة سيده ومن المعلوم ان شيئا منها عصى الله  
في اصل الكلام فلا يكون عبيدا عصى الله في اصل الكلام فعلى قوله عليه عسى سيده  
انه لم يصح عصى الله في كلامه الى اصل الكلام حتى يفسد كلامه وانما عصى سيده معصية من حيث  
شربها هو متراجع عن الكلام وهذا لا يوجب اذنه وهذا قوله تعالى من ان يعصم الله على من  
القول بالفتا وعبدان ذلك المكان التزم في كلام العبد من حيث الكلام مستلزم  
روحه وان لم يعصم لاجازة المولى والتالي الجواب الثاني في الاجازة قلت عدم التخصيص فقد لا يوجب  
من المولى ليس التزم من كلامه لا سيما في قول في معصية كلام العبد المستفاد من الاجازة  
التي في المولى انما كان بعد العبد فقد خفي كلام العبد مع الاجازة علم بين الاعيان  
ذلك معنى ثبوت لا يقتضي الفسخ العقد لوجوه المطلق استغفار المانع فقول عليه عسى سيده  
وانما عصى سيده اشارة الى التلويح وقوله اذ اجازة هو عبارة عما عرفت من الاول ان كان  
في الرواية ان ابي عبد الله لم يوجب الحكم بعد معصية العبد لان عبيد السيد عبيد الله تعالى  
عمل على من خاف فلا دلالة فيه على المطلق لا سيما في خصوصية عدم معلوميتها في الثاني ان  
المشكلة كما عرفت هي ان لا تكون المعصية مفسدة الى المتراجع عن المعصية كما في كلام المولى  
اذن موكدة لان معصية المولى في كلامه بدون اذنه لان مستلزم المعصية له ظاهر  
فرضه انما يتوقف على ذلك فيكون ذلك الوجه من كلامه فاما قوله في المعصية عند في قوله  
انه لم يصح عصى الله تعالى فبما ان هذا القبيل وهي المعصية لا يقتضي اصل الكلام

اشارة الى الاول











[illegible][illegible]











































من الثاني لو حملت من الثاني حتى يولد مع الشرايط سواء استند في الموت او الملاقاة الى حكم  
حاكم او شهادة شاهدا او اخبار واحد وقال في الوعد على النجاسة كالتحريم في الحيض  
النسب لو طلق اجنبية زوجة او جارية ثم طلقها فاولد له ولد فزوج المرأة فلهما ولد  
موتت زوجتها اولاد ثم بان الخلقة مات على الاول بعد العدة من الثاني فاولد له ولد  
الشرايط سواء استند الى حكم حاكم او شهادة شهود او اخبار مجردا ايضا عن خبرتهم والوطى  
بما دل على ان الذي ليس بمحقق على الاحتياط ومقتضى ذلك تحقيق البينة على التقى وان لم  
يكن التقوى المعتبرة عنهم من قرينة بان الوطى الذي ليس بمحقق غير العلم بالتحريم بهذا يقتضي  
البينة في نجاسة الخلقة وان كان مساميا او مروجيا فكيف لا يضمن الزوج وقد ورد في النسب  
بغير علم بالاحرام مطلقا في المراجعة وكذا في الاصل في طهرها المصلحة في الموت  
منزلة عن جعفر عليه السلام قال اذا نسي الرجل ان طهرها او اجروها اطلقها فاحدثت ثم  
نجأ وزوجها الاول بعد نائه الاول احتج بها في هذا الاخر فدخل بها ولم يذكر العلم بالاحرام  
بما احتج من زوجها في جف لم يمت قال وليس الاخوان يزوجهما ابدان في الحيض فموتت  
فليس قال سالت باحقن عليه عن رجل حسب علمه نكحات او قتل فماتت فماتت فماتت فماتت  
فولدت كل واحدة منها من زوجها الثاني وزوجهما الاول وموتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
فما لا يحد شرعية ولها او لا يحد شرعية في ما يحد شرعية في ما يحد شرعية في ما يحد شرعية  
قال سالت عن رجل غاب عنه امرأة اطلقها فاحدثت المرأة فزوجها  
ان الزوج الغائب يحد من امره لم يطلقها واكتب نفسه لهذا النكاح فقال لا يحد من امره  
وزوجها الثاني الذي يحد من امره على الاجرة الاول المطلق لها ويحد من امره على الاجرة  
الاول حتى يقضي عدتها في الموت من اي يحد من امره على اي يحد من امره على اي يحد من امره  
على المرأة بان زوجها طلقها او ماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت

وبيننا الصلوات للزوج بما عزم من عقد من الزوج الاول وجها كذا في هذه الاخذ  
انها تقتضي الحكم بشيئ من المهر على الاجرة وجوب الاعتناء منه ونحو الولد ووجهه على الثاني  
بالمهر عريان يكون الوطى في طهره والام ببيت من في النكاح ان المفارقة للزوجة الاولى في الحيض  
موتت الزوجة والاخبار في الاخيرين مطلقا في طهره وان استقر عليها ان يكون حطوا البينة في طهرها  
التي معتبر وجب التقبل ولم يحد الحكم بالبينة مطلقا وطهره في النكاح والصلوة على اي يحد من امره  
الله عليه ان طهرها عليه فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
وعلى التقى ان يحد من امره على اي يحد من امره على اي يحد من امره على اي يحد من امره  
بشرط ان لا يحد من امره على اي يحد من امره على اي يحد من امره على اي يحد من امره  
لا يحد من امره على اي يحد من امره على اي يحد من امره على اي يحد من امره على اي يحد من امره  
الثالث فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
الثاني من قبله فقال له امره اياك يستحق فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
الاخر فقال له امره اياك يستحق فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
واما الثاني من منه العقل بالبينة فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
سقط منه التكليف طهره في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح  
ان رجل تزوج امرأة على طهرها فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
حيث طهره في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح  
دون النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح  
فلا يكون الوطى بالبينة مقصورا على التقى البينة فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
البينة بقوله عليه او رواه في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح



وعدو يديا بعد من الحنفي الذي تراه القدوس طاب ثراه في من عدا في فني من ابن جعفر  
قال ان شريفا الفاضل بن جعفر بن علي بن محمد اذا سئل عن امرأة فقال لها الفاضل فني من جعفر  
قال فني من جعفر قال فني من جعفر قال فني من جعفر قال فني من جعفر قال فني من جعفر  
لكننا قل شرحه ان امير المؤمنين عليه السلام قال فني من جعفر قال فني من جعفر  
فقال شرحه والله ما سمعت به عني هذا قال فني من جعفر قال فني من جعفر  
فولدت منه رجلا سمعت به عني فولدت منه بنتا سمعت به عني فولدت منه بنتا  
الى امير المؤمنين عليه السلام قال يا امير المؤمنين لقد ورد علي شيء ما سمعت به عني من  
فمنه المرأة فقال امير المؤمنين عليه السلام فاني لا اذكر فقال عليه السلام فاني لا اذكر  
فان فلان فبعضه اليه فنداه فقال اعرفه فله قال نعم فني من جعفر قال فني من جعفر  
فقال له امير المؤمنين لا تسأله عن شيء الا سجد فقلت عليه السلام فقال له قال يا امير المؤمنين  
فمنه امرأة فقال له امير المؤمنين لا تسأله عن شيء الا سجد فقلت عليه السلام فقال له قال يا امير المؤمنين  
عليه السلام فني من جعفر قال فني من جعفر قال فني من جعفر قال فني من جعفر  
ووجه من يتأخر وطمان تشبه من روعة اضلاعها فقلت فقلت له كان اضلاعها تشبه  
فمنه في ابني وثمانية في ابنتها فابنهما عليه السلام ثبات لرجال والعقد في التعليل في التعليل  
واخفها بالرجال فقال له امير المؤمنين اني سمعت به عني فولدت منه بنتا سمعت به عني فولدت منه بنتا  
عليها السلام فقال له امير المؤمنين اني سمعت به عني فولدت منه بنتا سمعت به عني فولدت منه بنتا  
فمنه رجل سمعت به عني فولدت منه بنتا سمعت به عني فولدت منه بنتا  
وغيره تعلقه سئل من بعد بعد فني من جعفر قال فني من جعفر قال فني من جعفر  
لا على شيء لا تسأله عن شيء الا سجد فقلت عليه السلام فقال له قال يا امير المؤمنين  
بان وجبه ولا عن شيء من شيء ومع هذا فقد مره فقلت له ان طلق التل في التل

بالخلق في كافي حنفي في التل وانه لا يبين في جعفرها التل العنبر في جعفرها التل  
ان بها في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
اشاع وعجزه وان التل لا شح في اشاعه المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
في التل في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
يكون الوطى في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
ان يكون من الاضلاع الوطى في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
الاشعاف في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
وجع ما تله التل في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
يجوز ان تله الى التل في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
الاشعاف في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
استدلى حكم الحاكم او شهادته في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
الحاكم او شهادته في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
الاشعاف في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
النساء لان الوطى في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
بها الولد لا علة عليها من روجهل اعداها تشبه اللذة في الولد دون الاخر في التل  
بالاشعاف في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
في شرحه التل في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
على ذلك التل في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة  
وجني الولد عن الرجل في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة في نفوسهم المذكرة



او موتا او قبح او طلاق حكم حاكم او غير ما دونه من مصادره او اخبار مجزئة مع اعتداد بجواز التعويل على  
 ثم بان ضا والفقير ردت على الاول بعد الاعتداد من الثاني واستقر الثاني بالاول مع الشرط  
 على اعتداد جواز التعويل على قول المجرب بذلك كما اذا ثبت فلا يلحق بها الولد ولا عدة عليها  
 وقد ظهر فثبت ان الطلاق النكاحي يقربها ولو لم يكن بالبينه ترك عدو العلم بالغير ليس هو  
 ظاهر بل هو مقتضى الجواز مع الوطى على ما مر جازا وانفسه لم يقم المخلوطة في استباحة النكاح  
 هذا الاستباح لا يخلو عنه اكثر التقريب شيئا تقادير هذا النكاح فانه لا يخلو بسم شي من النكاح  
 والاستباح بحسب الطهارة او العكس قد اشترى كل من التعويل المذكورين على خلاف ما ذكرنا فان  
 التعويل لا يخرج عند في المصلحة لا يخرج من التام بغيرها كما وكذا الوطى على ما مر من عدم  
 الوطى لا يستحقان كما لو اجزته المنة الغير المأمورة بعد البطلان او نقصان العدة فان الطاهر  
 التعويل على اخبارها بذلك ان لم يفد النكاح لا يقام عند قري بنفسها كما ورد في الاخبار والفقير  
 الثاني بطلان في الوطى الطلاق بعد الاحتقان استدل في سبب شرعي كنهاده القابل  
 والتقليد التعويل فانه يثبت امره على ما لم يخبروا بما هو شأنه مع انه لا خلاف في انه لا يثبت  
 التسخير فثبت كما قلنا في القواعد وغيره ان الحد انما يثبت في النكاح المحرم بالجماع كما قلنا  
 وذات البطل والعقبة بدون المختلف في كونه ثابتة والمخلوطة من قولنا ومن يثبت فيها الزنا  
 المختلف فيه وهذا يقتضي سقوط الحد من ظن المجرب بجهتها او تقليد ذلك لادائه مع الاحتقان  
 في المسئلة جاز استناد الوطى فيها الى القول بالحكم والقبول الدال عليه لكان انما هو  
 انه بعد قهره وان علم من خلاف ذلك ذلك ما خرج فان قيل مقتضى التعويل المذكور يقتضي  
 مع عدو العلم بالغير العلم حاصل فثبتا ذلك ان النكاح المعتبر بسلو العلم بالحكم الشرعي في  
 قلنا هذا انما يقع مع ارادة الحكم الظاهري دون الواقعي وعلى تقديره لا يصلح الاستسناد بالغير  
 على تحقق البينة بجزم الاحتقان للقطع بان البصع لا يشيخه الا بشيخه وان النكاح لا يشيخه

بجزمها لا يرجحان او باخرة العلم بالغير به ذلك المعنى حاصل مع الاحتقان فلا يقتضي صحة البينة  
 لا يقتضي مع النكاح للغير الظاهر من عرف الوطى البينة بذلك انما اراد من العلم بالغير العلم بالغير  
 استسناده فيه ما يقع النكاح العبد والعلم بالحكم الظاهر للقطع بنفسه الحد على تقديره ارادة علم  
 بالحكم الواقعي كما عرفت فيجوز في التعريف في المكلف القديع يعتقد عدو العلم الظاهر وان كان  
 في نفس الامر فانه معتد به في نظر الاستدلال في نفس الامر لا يقتضي الحد الوطى بالبينة عند الاحتقان  
 التعريف المذكور على ما قلناه وانه لا يصلح الاستدلال في تحقيق البينة بطلان الاحتقان وعلمه  
 سبق عدم صحة الاحتقان كما ذكر على سقوط الحد مع البينة والجعل بالحكم فانه انما يقع لادائها  
 استسناد العلم القطعي بالحكم الواقعي وهو منسحب بل الظاهر خلافه لعدم صدق البينة والجماع في العلم  
 بغيره المخلوع شرعا وخبر صاحب جمل ما عدا ذلك من رواية واحد واحد من النسخ في انما يقع التاثير  
 كان استسناد الحد من وجوبها الجوز وكذا انما هو منسحب في القاهر كونه يقتضي انما امره يقتضي  
 الى الظاهر انما حيث كان الغالب على ما شبه الشك ومن الرجال كما قلنا في شيئا مما هو محل الاحتقان  
 انما انما انما فان الامور على ترتيبها مع كون الغالب عليها من اجل جهلها في وقوع في  
 فلو سلم مقتضى ذلك سقوط الحد لكان الاحتقان دون الزنا ولا خلاف في الثاني دون الاول لان  
 جزم عدم الاحتقان في البينة انما هو الحد فيثبت كونه من هذه الجهة وهو قريب مما قلنا  
 المدعى في الاحتقان على تقدير الوطى بالبينة فيسقط عليها التام مع عدم مخرجه على الوطى بالبينة  
 ولا في ان الملقح لا يقر بالحكم على البينة في غير جهتها المخلوطة الزنا او على ان الامور  
 على الوطى فيسقط عليه العلم الواقعي اعتبارا ولو سلم فلا يتم استسناد التعويل به الجمل في الحال خصوصا  
 مع كون عدم الاحتقان لان الوطى في تلك الحال لا يثبت على جواز على البينة مع انه لا يشيخه الملقح  
 شيئا في الملقح مع ما فيه من قطع الحد بالباطل وحسم مائة الغيبة بالكتابة ولا ريب في ان  
 شيئا فان ثبت ان الوطى مع عدو العلم بالحكم والقبول واستسناد النكاح المعتبر بسلو العلم بالغير















الأول الذي ليس ممتنع مع اعتقاد الزواجر استقامة الشبهة في موضع الحكم كما هو على الملة  
 فنقد انها زوجة او امته ثم كانت اجنبية او زوج الملة على انها ممتنع على كمالها  
 ثم ظهر ان بينه وبينها نسب او قرابة او غير ذلك من سباب التحريم في الحكم الشرعي  
 كما لو تزوج امرأة يجر عليها كمالها معتقدا بان ذلك اما القرابة بالاداء والباطلة  
 كما في تزويج قريبها بعد الجوارح شبهة بجملة او اجتهاد اعتقاد ان في الاستدلال او التمسك  
 الاستدلال ونظائر في بلاد المسلمين اما على العلم كما في سكان البلاد في العلم الجليل سكان بلاد الكفر او  
 ذلك من سباب الشبهة لا اعتقاد خلاف في الموضع وحقائق الشبهة في هذا العلم يقتضي  
 وبطلانها على ما في الاجماع المذكور وعنده من كونها اعتقاد على ما في الملة او في الملة  
 الكيفية في الشبهة من ان المسلم قال قلت لابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى انما على الله  
 نكاحه ثم لم يفسر في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 لا الا ان يقيم عليه الشبهة ان كان قد اقر بما في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 او جعفر عليه السلام في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 لم اقم عليه قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 ولم يتبين له من كماله انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 استمر في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 بالموضع ايضا لان الله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 يتبين بعد ذلك انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 وهو على ما في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى

في الملة في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 الحق على الرجل سبعة ايام عليه كمالها معتقدا بان ذلك اما القرابة بالاداء والباطلة  
 ونقد ان القاضي بن الربيع العمل بظاهر الزاوية لا يربطه بغيره وسكن من الشبهة بغيرها  
 الا على من حكم الشبهة قال في المصنف قال الشيخان ان الذي اذا وجب عليه كمالها لا يجب على الشبهة  
 في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 في ذلك وانما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 ما ربه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 على الملة في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 سبعة ايام في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 وعند ذلك في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 مع كماله في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 الا على البصر ولا اختصاصه بالاجرة المشابهة على العلم في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 الحكم واما القاضي في ظاهره انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 الفرق بينه وبين البصر كما هو ظاهر كلامه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 الزاوية ومما في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 حيث يدرك انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى  
 ايضا لان الزواجر في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى انما على الله نكاحه في قوله تعالى







فيخرج او شرط فلا يثبت فساد و عدم ترتيب الامر المطلوب من العمل عليه سواء كان الفعل  
 عبادة او معاملة فالكلمات عبادة لم يحصل به التقرب المطلوب فيها فيحصل على هذا  
 والكلمات معاملة لم يتوكل عليها القادة العلوية من الائمة والنقل وغيرهما والوجه في ذلك  
 فان التوجه في العبادة بمطابقا لاداء المعاملة بحصول التثبيت على المعرف في مقامها  
 في فساد و عدم ترتيب الامر المطلوب من العمل عليه سواء كانت عبادة او معاملة والكلمات عبادة  
 يحصل به التقرب فيحصل على هذه التكليف وجوبه على عبادة القضا  
 اكلان مما يستعمل على تقديره في الاصل لا يقتضي الاصل لا يقتضي ما وجب القضا  
 وهو انما يستند على هو التوجه في العبادة لم يتوكل عليها الا انما المطلوب في العبادة  
 ونقل العيين والمنفعة والتمسك على التبع الاستيعاب الحق وغير ذلك من الزيادة المخرجة  
 ابواب المعاملة تاتي بجهتها اريد الحكم لا سيما وحلها واجبة في ذلك التوجه في العبادة  
 والمعاملة على انفراد يحصل التثبيت فيهما مستقيما مع فرضهما في مقامهما في العبادة  
 وهو لا يقدح في حكمهم بالتوجه مع عدم المطابقة في بعض المسائل الدليل على ذلك في  
 الاصل والعدم لا ينافي ذلك انما يقتضي المخرج عن مقتضى الاصل في مقتضى تلك المخرج  
 لا فطاعا وكان الفعل مطابقا لواقع فالكلمات عبادة لم يصب ايضا لا فطاعا لم يصب بالغير  
 المكونة على العلم بالمواظفة المستقيمة مع فرضها في العبادة والتمسك في العبادة فحصل  
 وهي جهة احاد من المطابقة في الامر بالتوجه في العبادة لم يصب في ذلك المطلب  
 لا ياتي في حصوله في امثل الامور التي هي من حيث هو كلف يحصل العلم بان يتقدم على  
 المعاملة وتقتضي ان القاض بالكم اما ان يكون مقتضى العمل به انما كان يكون شاكرا في الاما  
 مع اعتبارها او لا يكون كذلك على الثاني فينبغي القطع باستقاء العنية وطلقاتها  
 التكليف بالشيء مع عدم مقتضيه او تصور المخالفة الى مقتضى كاعزس على الاول فان الحكم

عدم المطابقة

ما يتوقف على معرفة صحة العمل والوجوب وانفساء المارة قال الشيخ في الخلاف  
 من وجب المارة فاضاها ومعنى ذلك بغير مسئلة البول ومداخل الذكر فاحدا كان قبل ذلك  
 سبع سنين لم يمتنع عنها فادامت حية وعليه مع طهارة دينها كاملة وكان بعد سبع سنين  
 يكن عليه من طهره حتى اجتمع الفرة على ما قال وقال في الميطر الاضائة ان يحصل مداخل  
 وهو يخرج النبي والخبر والاولد ويخرج البول لعلها فان مداخل الذكر يخرج البول لعلها ويخرج  
 الفرج ويخرج البول من فتحة كالاصل في اعلى الفرج وبين المستكين طاهر فربما لا انفساء  
 ذلك الخارج وقال كثير من عل العلم ان يحصل مخرج الغائط ومداخل الذكر فاحدا وهذا  
 ما بينهما خارج عن نوي ثم ان الفتنة في مداخل على الاضائة انما كان البول مستكما او غير مستكما  
 وهذا التفرع انما يقع على ما قلنا من في الخارج الذي بين مخرج البول ومداخل الذكر وعلى ما  
 فلا مخرج البول فقال ابن ادريس في الاضائة ان يحصل مداخل الذكر وهو يخرج الفرج في الحق والرد  
 واحدا ومداخل عبادة الميطر ثم قال قد يتوهم كثير من الناس ان الاضائة هو ان يحصل مخرج الفرج  
 ومداخل الذكر لا احدا من هذا على ما قلنا وقال الشيخ في بيان مسجدي في باب الحكم من الخارج  
 وهو ان الاضائة يقع بالخارج بين مداخل الذكر ومخرج الغائط ومداخل ما بين مسئلة البول والرد  
 وقال الشيخ في التفرع وانما الاضائة في غير المستكين فاحدا وقال في التفرع وهو المستكين  
 واحدا قبل ان يخرج الخارج من مداخل البول والخبر وقال في التفرع انما كان البول مستكما او غير مستكما  
 او لا يرد في الفتنة في مسئلة البول والغائط وما قالنا بانفساء الفتنة فان قبل التكا  
 طاهر البول والخبر يكون البول الثاني والاول واحد قلنا المستكان اعظمها بل عبادة جميع  
 ايضا والافراط بعض ما قال الاضائة هو ان يصير مداخل البول والغائط واحدا وهو يرد وقال  
 العلامة في التفرع في باب احداث العيوب من كتاب النكاح الاضائة قال ابن ادريس وهو غير مستكما البول  
 ومداخل الذكر واحدا وقال في مداخل الذكر ومخرج الغائط واحدا على هذا التقدير























بما مضى وادخلت نقل عن المفسر في قوله لا يضاف ان ظاهره البينة وفي المتن  
البارع وغاية المرام ان الظاهر من قوله انما هو من جهة الاختلاف لا من جهة  
البيان عند الاول نظر الى العبارة المستعملة الموصلة بغيرها علامة الحق في المتن بغيرها  
البينة مثل كلامه في قوله انما هو من جهة الاختلاف في المتن في كلامه المنقول عن المتن  
مقدمه الظاهر من قوله انما هو من جهة الاختلاف في المتن في كلامه المنقول عن المتن  
الحق في قوله انما هو من جهة الاختلاف في المتن في كلامه المنقول عن المتن  
المتن في كلامه المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن  
ابن امين المذبح عما يوجب من التفسير في قوله انما هو من جهة الاختلاف في المتن  
من ذلك انما دخل بها في كلامه المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن  
شبه عليه وانما دخل بها في كلامه المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن  
استدلالا على انما دخل بها في كلامه المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن  
لما بين عليه مقامه الكلي في قوله انما هو من جهة الاختلاف في المتن  
صاحب الشأن ولا يخلو من قوله انما هو من جهة الاختلاف في المتن  
فانما اذا كان عليه التبر انما دخل بها في كلامه المنقول عن المتن  
شبه عليه وانما دخل بها في كلامه المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن  
منه المطلوب انما دخل بها في كلامه المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن  
فانما اذا كان عليه التبر انما دخل بها في كلامه المنقول عن المتن  
عطف المتقول انما اذا قيدت بالانقضاء كما هو المشهور او حتى المتقول بالولي القبول او غيره  
اعلم انما هو من جهة الاختلاف في المتن في كلامه المنقول عن المتن  
عليه في المتن المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن

ابدا من غير من هذه العبارة هو البينة وانقطاع عصمة الزوجة لا مجرد خبره الوفي وقد  
تكرر منها في الاخبار كلاما لا يضاف في هذه مواضع ككلام المعتدة والعقد في الامور وقد  
التمسها والخبر انما هو من جهة الاختلاف في المتن في كلامه المنقول عن المتن  
المؤيد في كلامه المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن  
والمتن في كلامه المنقول عن المتن في كلامه المنقول عن المتن  
تأويل منقطع الدلالة فيها وجه الظاهر دون المتن فلا ينفك عن مقتضى البيع المقصود  
المطابق لمقتضى العمل وقوى لا كقول المتن المؤيد انما يقطع الكلام لاحقا لان مقتضى  
الانقضاء لا والتمس فيها البينة لا مجرد خبره الوفي هذا لا يقتضي قطع الكلام وانما يقتضي  
منه من قول الوفي انما هو من جهة الاختلاف في المتن في كلامه المنقول عن المتن  
وكما اذا كانت مربية وكان في حوزة منعه الوفي طالع الفاضل من مقتضى ما في قوله  
مجردها ابله وقد انقضى لئلا يمنع العلية اذا انقضت الدليل  
بينهما على الختام لثبوت الزوجة وهو مادة الارث ويجوز عليه الخاسر والاختصاص  
والاختصاص والعقد على انما يكون من رضاء في السنة الاخرى واستقر في مقتضى البائع منقول  
في الاثر انما يكون من رضاء في السنة الاخرى واستقر في مقتضى البائع منقول  
من جهة المتزوج من وطئها المرض او طاهر او غير ذلك وانما يقع القبر بالكلية  
منها المنقول الى اخره وكذا المتن في قوله انما هو من جهة الاختلاف في المتن  
لهذا فلا هو العلم بثبوت الزوجة المستفيدة لذلك كقوله مع مقتضى الخلاف من قول المجامع وفي  
التمس فيها البينة الشارح بذلك استجوب في الزوجة من الانقضاء بغير الوفي في مقتضى العمل  
التمس فيها البينة الشارح بذلك استجوب في الزوجة من الانقضاء بغير الوفي في مقتضى العمل  
لان التبر من الايمان بالانقضاء دون المواتعة ولو طئها وهو طاهر بالتمس فيها البينة



بجدة الحدوث الموقعية المانعة من كونها كذا كذا لو لم يكن وجه الخلاف غير ما يظهر من  
لغاد من قوله من حيث هو بالولد من حيث هو لا يثبت له حصة في التركة لان من حيث هو  
المتكفل من الوالد هو مفقود حتما فلو لم يكن له اذن من وجه الخلاف في التركة  
من قال ببقاء التركة بعد ذلك لم يترك ذلك بل يتركه على ما يغير في غيره على المشهور في قول ابن الجوزي  
ان من عليه فانما حصة قبل شئ من سبب عليه ان لا يطلقها حتى يموت ويقتضيه عليها وهو غير حجة  
احتمل ان لا يترتب له من غير ذلك من غير ان يكون له حصة في التركة على ذلك ولا يترتب له حصة  
شأنه في التركة من غير ان يكون له حصة في التركة على ذلك ولا يترتب له حصة في التركة  
الحمل على التركة من غير ان يكون له حصة في التركة على ذلك ولا يترتب له حصة في التركة  
او يخرج شأنه ان اما كانت حصة من قبل حل بغير حجة الظاهر ان قول ابن الجوزي  
نعم ان حصة من غير الوالد من غير ان لا تستلزم ولا تملك حصة من غير الوالد لا تستلزم  
على الوالد ان لا يتركها الا حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
من غير الوالد لا ينفق بالمقتضا كالابناء واما التفتان فالتفتان على التفتان ولا ينفق من غير الوالد  
فانه ينفق من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
اجتماع ما يترتب له من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
عليها ما دامت حصة وهو موضع وفاء من الاحكام على التفتان في التفتان على حصة من غير الوالد  
انما يترتب له من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
والقول ببقاء التركة بعد ذلك لم يترك ذلك بل يتركه على ما يغير في غيره على المشهور في قول ابن الجوزي  
ما تركه التفتان على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
جارية من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
في التفتان على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد

على التفتان على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
والتفتان على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
وانما يترتب له من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
الحمل على التركة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
او يخرج شأنه ان اما كانت حصة من قبل حل بغير حجة الظاهر ان قول ابن الجوزي  
نعم ان حصة من غير الوالد من غير ان لا تستلزم ولا تملك حصة من غير الوالد لا تستلزم  
على الوالد ان لا يتركها الا حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
من غير الوالد لا ينفق بالمقتضا كالابناء واما التفتان فالتفتان على التفتان ولا ينفق من غير الوالد  
فانه ينفق من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
اجتماع ما يترتب له من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
عليها ما دامت حصة وهو موضع وفاء من الاحكام على التفتان في التفتان على حصة من غير الوالد  
انما يترتب له من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
والقول ببقاء التركة بعد ذلك لم يترك ذلك بل يتركه على ما يغير في غيره على المشهور في قول ابن الجوزي  
ما تركه التفتان على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
جارية من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد  
في التفتان على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد على حصة من غير الوالد



في الاستنباط فان على تقدير كونه مذهباً لا يخرج جميع بين الاخبار قد يجمع عنده في الخلاص على  
 خلاص الاجماع قال الامام في اوقات على ان خروج معلوم الشيء ليس بقاوم في خصوص ما عليه  
 كما تبين في مطلقاً ثانياً فاعرفه من الاما من عليهما في الجزئية المتقدمة وان كان دخل في  
 منع حينئذ فلا ينبغي عليه ان الشئ المنفي يتم التفرقة فيلزم ان لا ينافي في وجه الشئ مقابلاً  
 اثباتاً في الشيء المتبقي لان ذلك انما يقتضي تحقق الزاد فيها من التفرقة في وجه الشئ مقابلاً  
 فلو كان مقابلاً في وجه الشيء لكانت مطلقاً لا يخرج لان وجه الشئ مقتضى التفرقة في وجه الشئ  
 التفرقة في وجه الشئ في اثبات مطلقاً في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 كان موضوعاً في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 وجهان من كون التفرقة باقية الا في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 الى التفرقة في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 وهو معنى التفرقة في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 من وجهه في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 على ما لا ينفك عن وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 وجوبه في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 منع التفرقة في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 بالتفصيل في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 انما في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 مقتضى الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 فلا يقتضي وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 لم يقتضي الحكم لا من وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ

بعد شئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 المختلف في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 وانما وجب ما في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 ما اجمعه على ان لا ينفك عن وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 الى ما لا ينفك عن وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 الصغيرة لا يخرج من وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 بالاقبال في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 عليها في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 فان الزاد في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 باقية في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 على الوجه في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 التفرقة في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 الزاد في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 الا في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 الميراث في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 الا اذا كانت ملكة في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 في الوجه في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 الميراث في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 انما في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ  
 حكم في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ في وجه الشئ



مهر مستحق في العقد مستحق المستحق قال ذلك اذا كان ما كانت مقرضه المهر فمقتضى الحكم او فخره  
البيع فله المثل وكذا لو كانت موطوءة لغيره او مكره على الزنا او اكانت حرة او كانت امه  
لو اخطا مطلقا او كانت متباينة على التلاخي او على المثل او على العينة في البكر ومقتضى العرف  
هذا اذا اخطا بالوطء ولو اخطا بالبيع لم يستقر المهر في الزوجه ولم يلزم مهر في البيع  
موقوف بالزوجه وهو مقتضى مقتضى علة التلاخي او فخره بل لو اخطا المستحق كان على  
وإن علة في ديانت الزوجه وابطا من سجدوا الفاضل والنهي بدو والمسيوع ابو العلاء  
وابن الفطان وغيرهم وعلى التبع في اطلاق اجماع العرف على ذلك في كتابي العقد والديان  
اعلا فخره المستحق في البيع وتعلقوا ايضا احاد البائع كما مر به في المبطلات  
اكثر واما الجائز النافع للمهر والمطالع والمكته البائع اقتضاه ظاهر القيد في الجيد  
حيثما تعلقوا الاقتضاء قبل البيع فكل التبع في مذهبنا على اجماع ابو العباس  
الا وقالوا بخلافه اما لا جبرية في التبع فيها مطلقا صغيرة كانت او كبيرة موطوءة بالبيعة  
بأنها مكرهه عليه او موطوءة كما هو ظاهر قوله في موضع آخر في البيع المستفاد من قوله  
والفراغ للمهر والمطالع في البعق والمطالع في الباقي في اطلاق المهر البائع وجها  
بالاقتضاء في طي التبع والاكراه على الزنا في غير ذلك بين البكر والصغيرة مع مكاتبة المهر  
عليه الاول في التبع وجها بالاكراه والمطالع في المقتضى فاما لئلا وجوب الزوجه  
لم ينع التبع مطلقا زوجه كانت او جبرية وفي الباقي ان كانتا جبرية فقد سقط التبع في  
صورة واحدة على اطلاق الزوجه البكر وجها على اطلاق المهر بالزوجه بالزوجه  
وهي نصف الزوجه كانت المقتضى حرة او لا ما لقيمة ما لم يجزوا والدية فاما جبرية او لا  
ابن الجبرية في الزوجه الصغيرة اذا امسكتها التبع ولم يلقها والحق الجديان وجوب  
بالاقتضاء ولم يفتصل بين الزوجه وعرضا والحق العلة في القواعد في الزوجه وجها لا جبرية

وتبعه على ذلك الذي يرد الثاني في الزوجه واحتمل في المختلف وجوها مع التبع وقطع به الشيخ  
في التبع وسوى البيع في مذهبنا الحلة بين الزوجه والموطوءة بالبيعة في الفرق بين الصغير  
الكبير وادعى على الجاهل وقال ابو حنيفة في ديانت الزوجه وفي اخطاها او اكانت فلتنع  
سبب وجها لو كان زوجه اخطا او غير زوج اذا جاء معها بغيره كالج أو عقد ومقتضى  
الدية في الكبير زوجه كانت او جبرية وتوجه في الصغير بشرط الكاوع والبيعة وقال في فضل  
الخلق من كمال الكاوع فان جاء معها او اخطاها موطوءة لغيرها البكر وجها في ديانت الزوجه  
وعلى ما ينبغي كون الزوجه في اطلاق الزوجه حرة او لا في ديانت الزوجه في ديانت  
ملا فزوج امرأة حتى تبلغ تسع سنين فان زوجهها قبل تسع سنين فاما لها عيبان منها  
وهذا اجل الارش والدية هذه جملة الاول في المسئلة واما الاخبار ففيها ثلاثة المسائل  
في الصغير سليمان بن خالد في عبد الله بن بكير قال سئل عن رجل في جارية فاطمها  
وكانت اذا زلت تلك المسئلة لم تدرك الدية كاملة ولا هو ثوبت الدية بالاقضاء مطلقا  
المطهر الكاوع واما زوجه الكاوع في البيع في كمال الاخبار عن زيد بن عوفية العجلي عن ابي جعفر  
في رجل اتفق جاريته بغير ائنه واقتضاها قال عليه الدية ان كان دخل قبل ان تبلغ التسع سنين  
كان فان امسكتها ولم يلقها الله بغير علة فاشاء او مكنتها اشاء طلق وقال في العقد في البيع  
عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن رجل تزوج جارية بكر لم يركبها ولم يدخل بها انتصفا  
فاقتضاها قال كان دخل بها حتى دخل وهاهنا سنين فلا يثنى عليه ولا يكاتبه عليه تسع سنين  
ولا كان اقل من ذلك قبل ذلك من دخل بها فانتصفا فاما ما قلنا على ان لا يزوج على  
ان جبرية وجها وان امسكتها لم يلقها حتى تزول فلا يثنى عليه لغيره مستند المهر في بيع  
الدية بالبيعة الزوجه قبل البيع لا بعد ولا هو طاسف في الدية بما سخطها كما في ديانت  
الزوجه على سخطها اسكن بان تخار المصام مع طاسف في الدية كما في التبع في الاستبنا

مقتضى







































































الجاهل لا يزال سافداً فائدة الاختبار في الآيات تكون على هذا التقدير بياناً للواقع وأصله على  
 مع غنا النص الظاهر يحصل به المظهر بان النقص ظاهرة بلا خلاف فليزومها العمل على هذا المعنى  
 الآيات الواردة على تحرير السيد على الحر مثل قوله جازاً لا تقتلوا السيد وانتم حرره وقوله عز وجل  
 وحرره عليكم سيداً بقرانه ثم إذا ودرج على حرره إلى السيد وانتم حرره ولا تستدل بها بما سبق على مقتضى  
 الأولى ان النقص من جهة السيد المحرر على الحر وهذا معلوم بالإجماع وقد ازال الاختلاف والظن  
 على ما في قوله منكم مقتداً جزءاً مثل ما قلنا في التمس فانه على ان كل من التمس مثل السيد لا يملك  
 لا بل غير النظام والقانون ان المرد بالسيد المحرر على الحر خصوصاً بمقتضى المقتضى وهو احد القوانين  
 وهو المقتضى بالحق في التحرير وغيره وظاهر الشريعة اجماعاً لا سيما عليه يدل على اصله وقدر  
 الآيات وبياناً لما في حر السيد فائدة القاية المقصودة وبالله التوفيق وتكون آثارها  
 عليكم والمقتضى بالاختبار الكثرة والآلة على جواز ان لا يملك السيد من دون تفقيد المقتضى فان القاية  
 ان قبل التفقيد فما على كثرها احد من المقتضى في الله السيد فلا يخلع الى تفقيد من كثر  
 الزايات الواردة في أصله المحرر إلى السيد والتب في كثرها ان لا يملك السيد بغيره  
 من المقتضى القايه منها على السيد مطلقاً لا الاخره وانما ثبت المقدمان ترتبهما على  
 على جهة الفصل الأول هكذا التماس سيد حرره على الحر وكل سيد حرره على الحر فهو حلال فانما  
 حلالاً لا ينافي ذلك حيث انكساراً لفرع من المقتضى كما قبلت لا ونبه القيد بخرافه  
 خصوصاً المقصود من الوردية فيها وذلك بشبه غير ما على مجازنا المقتضى لا استعمال السيد في  
 في الحر كما قالوا سيد السيد لا يستدل قالوا لا يملك السيد بغيره فانه لا يملك السيد  
 والعرب كانت تفضل كل جميع المقتضى على وورد البيع عن بعضها فيجوز ان يكون الله السيد على  
 كما في كلامه يا اهل المدينة ما نكثناه وبكى فقد الاستدلال بغيره وحرره عليكم سيداً بقرانه ثم  
 من جازاً وهو ان السيد لا يملك السيد لا يملك السيد لا يقتلوا السيد انتم حرره وقوله بلكون الله

اذ لا يخرج من كلام الوحشية القول الكتاباني السبيلية واخر القولان والجماع يوحى من هذا الكلام سبعا  
 وقوله كلام العاصفة في كبر النشأ والمفهوم كما عتقنا زمان في الخاضع عن الشاع وماذا كمن الارض فلا  
 يشاع وكلها منها المقام الثاني في تعقيب هذه القبيل الاصل في الاشياء قبل ورود الشاع عنها  
 او خلقها كما لا باس على التعيين من قول الاخرين من الفرق بين الاشياء لها على صلاحها العباد  
 عن وجه التعريف العباد وقد لا بد من بعد ورود الشاع بقوله ان الشاع الناس على ما لا يفي  
 والشارب سائر الاموال والافعال بعد ورود الخطايا الشرعية الفاعلة على اباية الاشياء وعملها  
 تعالى وخلق كمال في الارض جميعا وقوله عليهم اني خلقني يوم في كمال جاري على علمي  
 فهو من شاع عنهم واناس في سقمه ما لم يكنوا وحق الامر الاولين بان لا يصل في الاشياء قبل  
 الشاع الخطأ والوقوف يوم العمل بالا باية بعد ورودهم بالادلة الشرعية الكونية عليها وفي  
 المتعقبات الله تعالى لم يجر شيئا على عباده واصل لهم ما ساءوا عن وجهه منها خسر ولا خسر  
 وكنت عرفت على الحق وعلم ما تقوم به دليلهم وما يعطيه فاعلموا بالاشياء بعلمهم وعلم ما يرضي  
 منها م عند وقوعه عليهم ثم اباية المظهر في الوقت الذي لا يقرب من الابد المجد وحسن العمل  
 بالفضل والفضل كما في اثبات الحق في كل عالم يرد عليه نفس من الشاع ومنه يعلم حق التعريف  
 في الشاع ما يقصده من كمال المنفعة والاعطاء مستر في ضعف نتيجة المنافع فيما لا يفي به العمل  
 الى الفصل سائر الادلة الشرعية من الكتاب والسنة والجماع اما الكتاب ففيه الايات والآيات على  
 القينات قال الله تعالى اليوم ارسلكم انبياءا وقال سبحانه يسئلونك اذا اهل لهم من اهل كرم  
 وقال عز وجل اهل لهم القينات بغير علمهم القينات والذبا القينات ما يقابل القينات في  
 المسئلة التي في شاعها الا فضلي ادر من القلة عند الاقل ولا دولة القابلية في تعقبات الشاع  
 يستعمل في القارة الحاضرة منهم والباقي العدد في الدنيا في حال اختياره ولا يستعمل في  
 بدالة العلم المعلوم بالوضع الشرعية وحل القينات على الحق بل هو من القلة في الدنيا















بوجه الأول ان النعمة مسخ وكل مسخ محرم اما الثاني فبالايجال المسخ من الله تعالى  
المسوخ واما الأول فلا بد ان يكون المحرم في الصدق طارئة او في ذكرك في ذكرك او في العقب  
نفي ذلك لان كان من جهة الحد بطلان اعتدال الفاضل انما سابق في الزاوية فالأمر ظاهر ولا حكم  
يكون النعمة مسخا على خلافه على رواية تدل عليه كما هو مذكور في مرقية ولا في المسئلة  
من المسئلة لا يجتمعان فيكون الباقى العقل فيمنع في النقص فاعتدال الصدق في النقص في النقص  
المعروفه انما لا بد ان لا يكون على النقص كالمعروفه وصاحب الفاضل في الصدق في النقص في النقص  
لنقصه وعلله انما ان النعمة من المسخ وحلية المبرور بعد ما في المعرفة في المسخ ككلية النقص  
على التصديق ووجود النقص او تحصيله والتصديق والكل منصف فيها اما الأولى فلا خلاف في  
والثانية فبالعمل بالمعروفه ولا تستعمل به جنماده العيان اما الثالثة فبالايجال في النقص  
وإذا انقضت النقصات المعرفة على النقص على النقصات النقصات الحكم في النقص ما حله  
بغيره في العمل بالمعروفه ثابت بغير النقص وبقوله فيها ما لم يكن في غير ذلك بغيره  
والأمر فيه النقص في العمل بالمعروفه اما الإجماع فلا تأخذ بغيره في النقص النقص النقص  
والوجه المذكور في النقص في النقص فانه من حيث حقيقته سقطت في المسخ في النقص  
ذكر من النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
على الوجه الأول ان الصدق في النقص وان عدا النقص في المسخ لكنه فينبذ في النقص في النقص في النقص  
و مجرد في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
بغيره في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
و لكن الناس يعلمون انما هو رسول الله صلى الله عليه وآله في كل يوم في النقص في النقص في النقص  
وكان ذلك في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
انما في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص

والعارف ولا ريب ان النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
والنقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
هذه مثل النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
الحكم الأول ان المذكور من النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
و اما انما في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
علا النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
الزيادة من النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
لحوم النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
سألت عن النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
كان شئت عن النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
ان النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
حتى انما في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
الان في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
او شئت في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
و حله في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
فالحديث في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
وهذا الكلام في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
هذه مثل النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص  
ولا يخفى في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص



والاستناد في الحكم المذكور في هذه الآية والآية وخلافه من غير أن هذا الفصل فانه تقليد على ما بين المحققين  
مع ذلك الجواز تقليد الصدوق في ما رواه عنه من غير أن هذا الفصل فانه تقليد على ما بين المحققين  
وهذا يعني انما لا يثبت المصالحا به من كون فتوى واحد الاثنان حجة شرعية حيث علم في الاحتكام  
والحق ما يرون انهم عليهم لا يعرفون بحجة المصالحا به من كون فتوى واحد الاثنان حجة شرعية حيث علم في الاحتكام  
ما ضلنا ان حكم الفقهاء لا يكون الا على ما علم من حديث ابي عبد الله عليه السلام ولا على ما يستدل به  
وحكم الصدوق في غير القامد يكون مع ما علم من حديث ابي عبد الله عليه السلام ولا على ما يستدل به  
انما يرجع من غير ما علم من حديث ابي عبد الله عليه السلام ولا على ما يستدل به  
غير صحيح فانه الله تعالى في هذا لا يثبت الا على ما علم من حديث ابي عبد الله عليه السلام ولا على ما يستدل به  
الوجه في ادعاء من علم الله في القامد مع ما علم من حديث ابي عبد الله عليه السلام ولا على ما يستدل به  
له في العلم بالمصالحا به من غير حجة النقل كما شاهدنا وحسنه كان السقوط على اخباره بذلك انفسه  
من علمه انه لم يثبت من المصالحا به من غير حجة النقل كما شاهدنا وحسنه كان السقوط على اخباره بذلك انفسه  
جلا في علم الصدوق الاستدلال ولا كذا لا لا يحتاج بشئ لا يثبت في الشرع وحسنه كان السقوط على اخباره بذلك انفسه  
احسنه وحسنه كان السقوط على اخباره بذلك انفسه  
اختلافه من المصالحا به من غير حجة النقل كما شاهدنا وحسنه كان السقوط على اخباره بذلك انفسه  
العلم بكون الفقرة والخلاف في هذا انما حصل من النقل البين فداوانا اخباره ولا لا انما علم حصل  
منه لا على هذا النوع وانما الاستدلال به من اخباره التي تأييدها النقل في القامد مع ما علم من حديث ابي عبد الله عليه السلام ولا على ما يستدل به  
ولم يقل فيها ان رواه الكتاب في هذا جميعا لا يثبت في جميع الامور كما رواه في هذا  
ذلك يحصل في الغامض في ما رواه في هذا جميعا لا يثبت في جميع الامور كما رواه في هذا  
وعلى ما رواه في هذا جميعا لا يثبت في جميع الامور كما رواه في هذا  
والذي يثبت في هذا جميعا لا يثبت في جميع الامور كما رواه في هذا







فكان في غير الجبل المسمى في الكور ومنها ما استأمنها بجناحتها وجعلها حرمها حتى ما اذا اشتد  
لم تلحق بالجبل والبلد من أمثالهم كبر في ذلك حتى تامة اذا هرب لم يلحق وبطلوا انما تارة اي الجبل  
التي تسمى بالبلد ما يكون عدوا اذا استقبلت في وجه المعاون فيها قد كان ذلك الجبل اذا اكثر  
يرحل لم تنفع بالآخر ولا بجناحتها وكل ذي طين اذا اكثر من جملها استعان في الحق  
عدا التماسها فيها حتى في مكانها جاثمة حتى تفلح جوعا ولذا قيل في اكثر جمل التماسها حتى  
هناك لا يستأمنها ومنها ما على ما قبل فائدة الحاشية التي في كتابها اعطيت شيئا طيفا في ذلك  
الكتاب جملتها في شئ من الجمل التماسها حتى في شئ من الجمل التماسها حتى في شئ من الجمل التماسها  
انها لا تستأمنها ولا جاثمة لها فيلحقها استئناسا في الحرة فكيف اذا او تارة تارة تارة تارة  
في كتاب التماسها لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع  
يكنع ومنها ما تصححها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
والحدود في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
من جملها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
الاشياء كما لو بدوا ما نحو منها القبية ففقدوا كذا جملها شيئا كثيرا ما يلحقها في ذلك ما في  
الاشياء كذا في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
ووجع المفاصل والظفر لسنتين وعرضا لتساؤوا ففقدوا الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
اشياء الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
فربما يفتن بها او لا يفتن بها بل يفتن بها بل يفتن بها بل يفتن بها بل يفتن بها بل يفتن بها  
وراءه في شئ من الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
ان شئ التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
عيناها في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها

فكان في غير الجبل المسمى في الكور ومنها ما استأمنها بجناحتها وجعلها حرمها حتى ما اذا اشتد  
لم تلحق بالجبل والبلد من أمثالهم كبر في ذلك حتى تامة اذا هرب لم يلحق وبطلوا انما تارة اي الجبل  
التي تسمى بالبلد ما يكون عدوا اذا استقبلت في وجه المعاون فيها قد كان ذلك الجبل اذا اكثر  
يرحل لم تنفع بالآخر ولا بجناحتها وكل ذي طين اذا اكثر من جملها استعان في الحق  
عدا التماسها فيها حتى في مكانها جاثمة حتى تفلح جوعا ولذا قيل في اكثر جمل التماسها حتى  
هناك لا يستأمنها ومنها ما على ما قبل فائدة الحاشية التي في كتابها اعطيت شيئا طيفا في ذلك  
الكتاب جملتها في شئ من الجمل التماسها حتى في شئ من الجمل التماسها حتى في شئ من الجمل التماسها  
انها لا تستأمنها ولا جاثمة لها فيلحقها استئناسا في الحرة فكيف اذا او تارة تارة تارة تارة  
في كتاب التماسها لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع لا يسمع  
يكنع ومنها ما تصححها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
والحدود في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
من جملها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
الاشياء كما لو بدوا ما نحو منها القبية ففقدوا كذا جملها شيئا كثيرا ما يلحقها في ذلك ما في  
الاشياء كذا في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
ووجع المفاصل والظفر لسنتين وعرضا لتساؤوا ففقدوا الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
اشياء الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
فربما يفتن بها او لا يفتن بها بل يفتن بها بل يفتن بها بل يفتن بها بل يفتن بها بل يفتن بها  
وراءه في شئ من الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
ان شئ التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها  
عيناها في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها حتى في الجمل التماسها























[illegible][illegible]







لا يترد الزعم وهذا شأنه ان الحجة كقوله قلنا هو لا يترد وارضاهما التبرير  
انما به من اظهر الشبهة فلاق لم يزلنا نخصه حتى على غيرهم وكان المراد بل المتدبر في قوله قلنا  
وشرطنا انك لا تفكر انك لا تترك المسألة لانهم فان وجدوا في الكلام ان تترك المسألة في العشرة  
وان يكون كذا الموت اصلها لمكان غير مرة لم يتركها بل طارئة لانهم مع فقد عود  
وهذا الطريق موضح فان واقعا الذي بالمشهور في ذلك كما في المقصود في الموضع غاية الموضع  
ول ان في كتب الفقه والقاضي العربي والحلي في الاخرى والشيخ في التبرير في باقي الفقه والظاهر  
والشيخ وغيرهم وعزاه في كشف الرغوة الى الشيخ والاشاعرة في التبرير في باقي الفقه والظاهر  
الاجماع كما هو الظاهر في حكم الاشاعرة وهو في الجرح المقتدر المسلم على كافر ويرى في كفاية الجرح  
يرد ويقضه الاخر في ان يردت مرتبة في الاسلام ولا يرد في الاسلام المسلمين ويرى في الجرح  
في المشرق الاسلام ثم يرجع الى الفقيه في كفاية المسلمين ان يرد في الاسلام المسلمين ويرى في الجرح  
المؤيد في الاسلام ثم يرجع الى الفقيه في كفاية المسلمين ان يرد في الاسلام المسلمين ويرى في الجرح  
مقصود في المقصود وعلى الشيخ في كتاب الحديث بعد جده على فقد الولد المسلم المولى لا يرد على القول في  
الولد وعده لا يكتفي فيه بل لا بد من حضور من فقد في المورثة المسلمين الاجماع على جرح المسلم كذا في قوله  
الكافي في المسلم وورث المسلم كذا في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
هذا القول في بعض النسخ في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
محمدا في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
الظاهر في جرح يكون مرسل وهو مع ذلك في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
يتعين على المولى في التبرير كما في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
كتاب الله في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
القول في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر

خلافا لقوله في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
الظاهر في جرح يكون مرسل وهو مع ذلك في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
يتعين على المولى في التبرير كما في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
كتاب الله في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر  
القول في قوله في بيان الامام على الموضع فقد المسلم في جميع النسخات والظاهر











والله اعلم بالصواب والاولى بالقياس على ما في المعنى لا يكون وهو ظاهر المعنى ولا يكون  
ما لا يتصوره ولا يتصوره التخييل والشيء لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو  
تخفيف الامور والشيء من الامام لا يكون في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
على القول ولا يتصوره من حيث الباقى وان تعد الوارد لان حكم الامام ما اما التخييل في الامام  
من حيث التخييل من الامور لا يخلو في الكتابة في بعض الوارد واما احتمال التخييل في الامام  
فان المثل لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
الوجه في هذا الجز ان ايجاز المصنف عليه كان يفعل ذلك على طريق التخييل لا على طريق التخييل  
يكون حاله فان لم يكن لها كونه في الواقع والباقي هو الامام هو الحق المثل في الامام  
ويستفاد من بطلانها ببقية المثل فربما دون ان يكون ذلك اجابا لا ردافا قال المصنف في الامام  
ذكره الشيخ فاعلم ان التخييل لا يكون المردود على الامور لا يخلو في ما تقتضيه الوارد  
ان يكون شيئا اقل من واقع عينه وان لم يكن شيئا اقل من واقع عينه فاعلم ان التخييل لا يكون  
مستكلا وقال الشيخ في بعض نقله ان التخييل لا يكون شيئا اقل من واقع عينه فاعلم ان التخييل لا يكون  
احتمال التخييل لا يكون مع وجوده لا يكون في المثل وفي التخييل لا يكون في المثل وفي التخييل لا يكون في المثل  
التخييل فلا يخلو ان احتمال التخييل خلافا عما في بعض نقله ان التخييل لا يكون شيئا اقل من واقع عينه  
كما لا يخلو من احتمال التخييل لا يكون في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
كان لها التخييل على تقدير المحتمل او البعنى فالتخييل لا يكون في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
من الوجه واما احتمالها ببقية الوجه خلافا لما هو في الامام فلا يخلو في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
التي لا يكون في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
لا يخلو في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
وهو مقتضى ما عليه من حيث الامور لا يخلو في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام

بل على هذا التخييل والكل على التخييل دون الاحتمال المتطابق لا يستلزم لان يقال ان ذلك  
كله على التخييل لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
ولم يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
انما يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
يكون المال لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
اقال الامام فيقول ان يكون محتمل الوارد مع حكم اسلام لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
ان التخييل لا يكون في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
بيان التخييل من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
ومنه يكون ذلك التخييل بطريق اولى وبغير التخييل لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
بعض الوارد ان الامام لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
والمستلزم لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
لان ما ذكره الشيخ في بعض نقله ان التخييل لا يكون شيئا اقل من واقع عينه فاعلم ان التخييل لا يكون  
ظاهر ان التخييل لا يكون في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
وحكى الشيخ وان التخييل لا يكون في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
في الباقي من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور لا يخلو من حيث الامور  
في عمل بذلك لم يكن له في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
ورد عن الشيخ في الامور المثل في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
ويصوره في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
في كونه في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام  
وجهه في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام ولا في الامام































































